

بحث بعنوان
التأثيرات المتبادلة بين السياستين
المالية والنقدية مع إشارة خاصة
لمصر

دكتور

رشدى إبراهيم السيد ابو كريمه
مدرس بقسم الاقتصاد السياسى
كلية الحقوق جامعة عين شمس

الملخص

تُستخدم السياسة النقدية بجانب السياسة المالية لتحقيق النمو الاقتصادي والإستقرار النقدي وتخفيض معدل التضخم والبطالة وتحقيق التوازن الاقتصادي، حيث يتطلب من السلطة النقدية في حالة انخفاض عرض النقود زيادة أسعار الفائدة، وفي حالة زيادة عرض النقود تخفيض أسعار الفائدة.

كما تلعب السياسة المالية دورًا على جانب كبير من الأهمية بفضل أدائها الهامة والمؤثرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، والتغلب على معوقات تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذلك كان من الضروري التنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية، وقد تضمن البحث مبحث تمهيدى وثلاثة مباحث رئيسية.

تناولنا في المبحث التمهيدي ماهية السياستين المالية والنقدية وأدواتهما وتعرضنا في المبحث الأول لعوامل تحقيق أهداف السياستين المالية والنقدية وتحدثنا في المبحث الثانى عن الاتجاهات الحديثة للسياستين المالية والنقدية فى مصر وأوضحنا بالمبحث الثالث تقييمًا لدور السياستين المالية والنقدية فى مصر واختتمنا البحث بخاتمة مصحوبة بأهم النتائج والتوصيات التى توصل إليها الباحث.

Summary

Monetary policy is used in addition to fiscal policy to achieve economic growth, monetary stability, reduce inflation and unemployment rates, and achieve economic balance, as it requires the monetary authority in the event of a decrease in the money supply to increase interest rates, and in the event of an increase in the money supply, to reduce interest rates.

Fiscal policy also plays a role of great importance thanks to its important and influential tools in achieving economic development, maintaining the stability of the general level of prices, and overcoming obstacles to achieving economic stability. Therefore, it was necessary to coordinate and integrate between fiscal and monetary policies. The research included an introductory topic and three topics. key.

In the introductory section, we dealt with the nature of the financial and monetary policies and their tools. In the first section, we were exposed to the factors for achieving the goals of the financial and monetary policies. In the second section, we talked about the recent trends of the financial and monetary policies in Egypt. In the third section, we explained an evaluation of the role of the financial and monetary policies in Egypt. We concluded the research with a conclusion accompanied by the most important findings and recommendations. to the researcher.

مقدمة

تسعى جميع الدول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادى والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والاستفادة القصوى من الموارد المتاحة لتحقيق التوظيف الكامل، وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية ونقدية ومالية.

والجدير بالذكر أن كل سياسة مما سبق لا تعمل بشكل فردى، بل تعمل من خلال التنسيق والترابط بالسياسات الأخرى.

وتلعب السياسة المالية والسياسة النقدية دورًا محوريًا فى سياسة الاقتصاد الكلى، وبالتالي فإن الترابط بين السياستين المالية والنقدية يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادى وتخفيض حجم البطالة.

أن السياسة المالية تستهدف نفس ما تستهدفه السياسة النقدية، كل ما فى الأمر هو اختلاف الأدوات المستخدمة فى كل سياسة منهما.

وعلى الصعيد الدولى فإن اتباع السياسة المالية والسياسة النقدية تختلف من دولة إلى أخرى، فبعض الدول مثل الدول الصناعية المتقدمة يتم توجيه السياسة المالية والسياسة النقدية من خلال السلطة السياسية المركزية، وبعض الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية يتم توجيه السياسة المالية والسياسة النقدية عن طريق إدارات منفصلة ومستقلة.

أن معرفة صناع القرار فى جميع الدول بمدى الترابط بين السياسة المالية والسياسة النقدية، فإن ذلك يمكنهم من معرفة مسار التطورات الاقتصادية التى تحدث فى الدولة.

وفى بعض الأحيان تكون أهداف السياسة المالية غير منسجمة مع أهداف السياسة النقدية، فىكون حتمًا على صناع القرار فى الدولة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لمواجهة ذلك التحدى.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية والتأثيرات المتبادلة بينهما ومنها ما يلي:

١- دراسة (Desislava Stoilova, 2017) فلقد تناولت الدراسة أدوات السياسة المالية وخاصةً الضرائب والنفقات العامة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي، ولقد توصلت الدراسة إلى أن الضرائب تعد أداة على جانب كبير من الأهمية حيث تدعم النمو الاقتصادي، كما أن زيادة الانفاق الحكومي لا يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

٢- دراسة (أ. د/ السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع اشارة خاصة لمصر الطبعة الأولى)، فلقد تناولت الدراسة طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والتأثيرات المتبادلة بينهما وتوجهاتهما الحديثة، كما أوضحت الدراسة للعوامل التي تساعد على أداء السياسة المالية والنقدية على النحو المرغوب، كما تعرضت الدراسة لمجال الالتقاء بين السياسة المالية والنقدية، وبحثت مشاكل المعروض النقدي والسيولة، ولقد توصلت الدراسة إلى ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، وضرورة تمتع البنك المركزي باستقلال حقيقى في مواجهة الحكومة، كما أنه من الضروري إعادة النظر في أهداف السياسة النقدية وأدواتها.

٣- دراسة (د. محمد منصور الحسينى، دور السياسة المالية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى)، فلقد تناولت الدراسة دور السياسة المالية فى تحريك الاقتصاد للوصول إلى التنمية والاستقرار الاقتصادى، حيث أن السياسة المالية غير المرنة تمثل عائقاً لتلك التنمية، كما أن تخصيص

الموارد مرتبط بدرجة الإجابة فى تخصيص الموارد والعدالة فى توزيع الدخول لتحقيق نمو الناتج القومى بشكل مستدام، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة العمل على الإجراءات الاصلاحية للقطاع المصرفى المصرى، وضرورة معالجة عجز الموازنة العامة الذى يزداد بشكل عشوائى وغير مخطط، وفى مصر فقد اهتمت الحكومة المصرية بتطبيق السياستين المالية والنقدية منذ بداية التسعينات من القرن الماضى وذلك من خلال تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى لمواجهة المشكلات التى تواجه الاقتصاد القومى.

ومن خلال هذا البحث ، فان الباحث يحاول أن يبرز أهمية أدوات السياستين المالية والنقدية ، وذلك من خلال ايضاح أدوات السياسة المالية خاصة الايرادات العامة والنفقات العامة ، وايضا ايضاح ادوات السياسة النقدية وتأثيرها على معدلات الفائدة والمعروض النقدي والتوظيف الكامل وتحقيق الاستقرار الاقتصادى ، وسوف نتناول فى هذا البحث مدى تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية وتقييم دور السياستين فى علاج عجز الموازنة العامة وضبط سياسة الدين العام ،

إشكالية البحث:

لقد شهدت مصر فى العقود الأخيرة عجزاً فى الموازنة العامة مما انعكس بالسلب على الكثير من المتغيرات الاقتصادية.

وبالتالى فإن مشكلة البحث تدور حول عدد من الأسئلة وهى:

إلى أى مدى أسهمت السياستين المالية والنقدية فى علاج عجز الموازنة العامة وما هو حجم الدور الذى لعبته كل سياسة منهما فى هذا الشأن.

وهل يمكن المفاضلة بين السياستين المالية والنقدية فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادى.

وكيف يمكن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية فى علاج الاختلال المالى وزيادة معدلات النمو.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال دراسة واحدة من أهم القضايا المعاصرة فى الوقت الراهن، حيث نتصدى لدراسة وتحليل التأثيرات المتبادلة بين السياسة المالية والسياسة النقدية وأثارهما على الاستقرار الاقتصادى فى مصر، ومدى الأهمية النسبية بينهما، وهو ما يساعد على تسليط الضوء نحو اتخاذ السياسات المناسبة التى تتوافق مع الظروف الاقتصادية القائمة فى مصر.

منهج البحث:

تم الاعتماد فى هذا البحث على الأسلوب التحليلى والأسلوب الاستقرائى حيث أن المزج بين الأسلوبين يُعد من أهم العوامل التى تؤدى إلى نجاح البحث العلمى.

خطة البحث:

نتناول هذا البحث من خلال مبحث تمهيدى يتبعه ثلاثة مباحث

على النحو التالى:

مبحث تمهيدى: ماهية السياستين المالية والنقدية وأدواتهما:

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية وأدواتها.

المطلب الثانى: ماهية السياسة النقدية وأدواتها.

المبحث الأول: محددات تفعيل التأثير التبادلي للسياستين المالية والنقدية:

المطلب الأول: الأسس التى تساعد على تفعيل السياستين المالية والنقدية وتحقيق أهدافهما.

المطلب الثانى: تأثيرات السياسة المالية على السياسة النقدية.

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية.

المبحث الثانى: الاتجاهات الحديثة للسياستين المالية والنقدية فى مصر:

المطلب الأول: الاتجاهات الحديثة للسياسة المالية فى مصر.

المطلب الثانى: الاتجاهات الحديثة للسياسة النقدية فى مصر.

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة فى تحقيق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية فى مصر.

المبحث الثالث: تقييم دور السياستين المالية والنقدية فى علاج عجز الموازنة العامة

وضبط سياسة الدين العام :

المطلب الأول: تقييم دور السياسة المالية على عجز الموازنة

العامة للدولة وعلى سياسة الدين العام.

المطلب الثاني: تقييم دور السياسة النقدية على مشكلة التضخم

وعجز الموازنة العامة للدولة.

المطلب الثالث: مدى فاعلية السياسة المالية والسياسة النقدية

في مصر.

مبحث تمهيدي

ماهية السياسيتين المالية والنقدية وأدواتهما

نتناول في هذا المبحث التمهيدي التعريف بالسياسيتين المالية

والنقدية، وذلك من خلال مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية وأدواتها.

المطلب الثاني: ماهية السياسة النقدية وأدواتها.

المطلب الأول

ماهية السياسة المالية وأدواتها

نتناول في هذا المطلب فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية.

الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية.

الفرع الأول

مفهوم السياسة المالية

لقد أطلق شراح المالية العامة لفظ (السياسة المالية) إلى الكلمة الفرنسية القديمة (Fisc) وتعنى حافظة النقود أو الخزانة، وقد ترادف معنى السياسة المالية مع كل من المالية العامة وميزانية الدولة^(١).

ومع التطور الاقتصادي أصبح المعنى سالف الذكر غير ملائم في مجتمعنا المعاصر، نظرًا لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل موسع. فالسياسة المالية تعنى استخدام الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الإنتاج والدخل والتوظيف، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية من إيرادات عامة ونفقات عامة لتطوير وتنمية الاقتصاد الوطنى.

(1) Hansen (Alvinh): Fiscal Policy and business cycles.

w.w.norton@companyimc.newyork,1941.p.p215

أهداف السياسة المالية:

تُعد السياسة المالية جزء هام من السياسة الاقتصادية والتي تهتم بتحقيق النمو الاقتصادي والوصول لمستوى التشغيل الكامل، والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن في ميزان المدفوعات، وتتمثل أهداف السياسة المالية فيما يلي:

١- التنمية الاقتصادية:

أن التنمية الاقتصادية هي أساس النمو، فالنمو يتمثل في إنتاج المزيد من السلع والخدمات في الدولة لمواجهة الزيادة السكانية. ولكن التنمية لا تركز على حجم الإنتاج فقط، بل تركز أيضاً على هيكل هذا الإنتاج. أن الانفاق العام له دور مؤثر في تحقيق التنمية وذلك من خلال استخدامه في الانفاق الاستثماري.

٢- التوازن الاقتصادي:

أن السياسة المالية تستطيع القيام بتسوية الأوضاع الاقتصادية وذلك في أوقات الركود وأوقات الازدهار، حيث تقوم الحكومة بعمل ما لا يستطيع الفرد القيام به بمفرده، كتشجيع الاستثمار في أوقات الركود مما يترتب عليه زيادة في الإنتاج.

وفى وقت الازدهار فإن الحكومة تحد من الاستثمارات العامة، ومن هنا تنشأ نظرية الموازنة الدورية والتي لا يقوم توازنها خلال سنة وإنما يكون خلال دورة معينة، وذلك وفقاً لأفكار كينز.

٣- تحقيق العدالة الضريبية:

أن تحقيق العدالة الاجتماعية يتضمن فى جوهره تحقيق العدالة الضريبية، حيث تقوم الدولة باستقطاع الضرائب من الخاضعين لها واستخدامها فى مجالات مختلفة لخدمة أفراد المجتمع بالكامل، ومثال ذلك فرض الضريبة على أرباح النشاط التجارى والصناعى واستخدام حصيلتها فى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين كالتعليم والصحة والمرافق العامة وغيرها من الخدمات العامة.

ويمكن القول بأن السياسة المالية تتمثل فى برنامج تضعه الدولة لتوجيه الإيرادات العامة والنفقات العامة بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي بدورها تؤدى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادى والتنمية الاقتصادية المستدامة.

الفرع الثانى

أدوات السياسة المالية

تتمثل أدوات السياسة المالية فى النفقات العامة والإيرادات العامة وسوف نتناولهما بالتحليل من خلال غصنين على النحو التالى:

الغصن الأول: النفقات العامة كإحدى أدوات السياسة المالية.

الغصن الثاني: الإيرادات العامة كإحدى أدوات السياسة المالية.

الغصن الثالث : دور السياسة الضريبية فى تمويل الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٨

الغصن الأول

النفقات العامة كإحدى أدوات السياسة المالية

تعرف النفقات العامة بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام.

ويتوقف حجم الانفاق العام على مجموعة من العوامل أهمها طبيعة دور الدولة ونظام الحكم فيها والتي تتمحور بين الحرية أو التدخل، مع ضرورة الاهتمام بالاعتبارات الاقتصادية مثل تحقيق النفع العام واشباع حاجات أفراد المجتمع.

فكان التقليديون ينظرون للنفقات العامة بشكل ضيق حيث كان تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية محدودًا ويقتصر فقط على المرافق الهامة مثل القضاء والأمن والدفاع.

أما فى الفكر الحديث فقد اتسع تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية مما ترتب على ذلك زيادة كبيرة فى حجم الانفاق العام، فتنتهج الدولة سياسة توسعية فى انفاقها لمواجهة الركود الاقتصادى،

وعلى العكس فقد تنتهج سياسة انكماشية لمواجهة التضخم وبالتالي تضغط حجم النفقات العامة.

ويترتب على ما سبق آثار مالية وآثار اقتصادية نوضحهما فيما

يلي:

(١) الآثار المالية للنفقات العامة:

أ- يتأثر الاقتصاد القومى بالدورة الاقتصادية من (رخاء وكساد).
ففى حالة الرخاء فتكون حركة الاقتصاد تأخذ فى التحول من قاع الدورة الاقتصادية إلى قمة الدورة الاقتصادية، فيزداد النشاط الصناعى، وتزداد الأرباح، وترتفع الأسعار، وتزداد الأجور، ويزداد الائتمان، وتزداد أسعار الفائدة، وفى حالة الكساد فتكون حركة الاقتصاد تتجه من قمة الدورة الاقتصادية إلى قاع الدورة الاقتصادية، فيحدث تراجع فى النشاط الصناعى، وتتنخفض الأجور، وترتفع البطالة ويتم تقييد الائتمان وتزداد فرص الاقراض، وتميل أسعار الفائدة إلى الثبات أو الانخفاض.

ب- أن السياسة المالية تؤثر على الدورة الاقتصادية، مما يدفع الدول إلى اتخاذ سياسات نقدية تؤثر بشكل كبير فى الاحتياطات المصرفية وكمية النقود سواء ارتفاعاً أو انخفاضاً

وفقاً لحالة النشاط الاقتصادي سواء كان حالة رخاء أو كساد.

ففي حالة الرخاء: فإن السياسة المالية تهتم بسحب جزء من السيولة من السوق، وتخفيض الانفاق، والتوسع في طرح السندات الحكومية بفائدة مرتفعة لجذب رؤوس الأموال، وخفض المشتريات الحكومية.

وفي حالة الكساد: فإن السياسة المالية تهتم بزيادة الطلب الكلى عن طريق زيادة المدفوعات التحويلية مما يترتب عليه زيادة الاستهلاك فيزداد الإنتاج لتغطية احتياجات الأفراد، وتقوم الدولة بإنشاء المشروعات التي تتطلب أيدي عاملة كثيرة للقضاء على البطالة.

٢ - الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

أن الانفاق العام يتم من خلال أدوات السياسة المالية أو أدوات السياسة النقدية^(١).

فمن خلال السياسة المالية تقوم الدولة بالانفاق المباشر، كالانفاق على الأسر التي لا يزيد دخلها عن مبلغ معين.

(١) د. عاطف صدقي، د. محمد أحمد الرزاز، المالية العامة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠،

وقد يكون الانفاق بشكل غير مباشر، كدعم السلع والخدمات الأساسية ويتم تمويل هذا الانفاق من خلال أدوات السياسة النقدية عن طريق الاصدار النقدي أو شراء السندات في السوق المالي المحلي، فإذا تم ذلك بشكل دقيق، فإنه يترتب عليه تحقيق للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

أما إذا تم ذلك بشكل عشوائي أو بشكل غير مدروس فإنه يترتب عليه آثار اقتصادية سلبية و**سنوضح أهم تلك السلبيات على النحو التالي:**

أ - ارتفاع أسعار الفائدة:

أن زيادة الانفاق العام من شأنه أن تلجأ الدولة إلى اصدار سندات حكومية بسعر فائدة مرتفع لجذب المستثمرين، فإذا احتاجت الدولة مزيداً من الأموال لمواجهة الانفاق العام، فإنها تقوم باصدار سندات حكومية مرة أخرى بسعر فائدة أعلى من السندات الحكومية الأولى لجذب المزيد من المستثمرين، فتضطر البنوك والقطاع الخاص إلى طرح شهادات استثمار وأوعية ادخارية بسعر فائدة موازى أو يزيد عن سعر السندات الحكومية لجذب العملاء لشرائها فترتفع أسعار الفائدة بالأسواق المالية.

ب- انخفاض قيمة العملة المحلية:

فى بعض الأحيان تتجه الدولة إلى طباعة الأوراق النقدية فتزداد النقود فترتفع أسعار السلع والخدمات، وتقل القوة الشرائية للعملة مما يؤدي إلى حدوث موجة من التضخم الجامح الذى يؤثر بالسلب على أسعار السلع والخدمات حيث سترتفع الأسعار بشكل كبير.

ج- دخول الاقتصاد فى حالة الكساد:

أن الانفاق العام على بعض القطاعات قد يؤدي إلى الركود الاقتصادى وظهور حالة الكساد، ومن أمثلة ذلك حالات الحرب، فإن الدولة تكون فى حالة ماسة لسحب السيولة الداخلية فى المجتمع لتمويل العمليات العسكرية، فتقوم بإصدار سندات حكومية بسعر فائدة مرتفعة لسحب السيولة، فتتخفض كمية النقود لدى الأفراد وتتكدس البضائع والسلع لعدم وجود قدرة شرائية لدى الأفراد، مما يدخل الاقتصاد فى حالة من الركود والكساد إذا تقامت الحرب لمدة طويلة.

الغصن الثاني

الإيرادات العامة كإحدى أدوات السياسة المالية

تلعب الإيرادات العامة دورًا هامًا ومؤثرًا كأداة من أدوات السياسة المالية، وتتمثل الإيرادات العامة فى الضرائب، والدين العام، والدومين الخاص، والرسوم، والإصدار النقدى. وتعد الضرائب والدين

العام من أهم مصادر الإيرادات العامة وسوف نقنصر فى دراستنا لهذا البحث على الضرائب والدين العام باعتبارهما أهم مصدرين للإيرادات العامة وسوف نتناولهما على النحو التالى:

أولاً: الضرائب:

تُعدّ الضرائب واحدة من أهم مصادر الإيرادات العامة فى جميع الأنظمة الاقتصادية حول العالم، فهى أداة فعالة لإعادة توزيع الثروة داخل الدولة، وتساهم بشكل كبير فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى.

فالضريبة فريضة الزامية تحدها الدولة وتقرضها جبراً على الأشخاص الخاضعين لها بصفة نهائية دون مقابل خاص، وذلك بهدف تحقيق النفع العام.

فالضريبة لها تأثيرات على جانب كبير من الأهمية سواءً من الناحية المالية والاقتصادية ونوضحهما على النحو التالى:

١- الآثار المالية للضرائب:

أن الظروف الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على الدولة، حيث تمر الدولة بفترات كساد وأخرى رخاء.

ففى فترات الكساد: تنخفض القوة الشرائية للأفراد، فتضطر الدولة لتخفيض الضرائب، لزيادة الطلب الكلى وزيادة القوة الشرائية. والغرض العام لخفض الضرائب فى حالة الركود الاقتصادى الفعلى هو

ترك الأموال فى أيدى الأفراد والمشروعات التى يمكن أن ينفقوها فى اتجاه يميلون إليه^(١).

وفى حالة الرخاء فتزداد القوة الشرائية للأفراد، فتقوم الدولة بزيادة الضرائب لخفض الطلب الكلى على السلع والخدمات.

٢- الآثار الاقتصادية للضرائب:

أ- حماية الصناعات المحلية: حيث أن فرض ضرائب مرتفعة على السلع والخدمات المستوردة يؤدي إلى رفع أسعارها، وتصبح غير قادرة على منافسة الصناعات المحلية فى السوق، وبالتالي تكون الأولوية للصناعات المحلية.

ب- تحقيق الاستقرار الاقتصادى عن طريق زيادة الضرائب للحد من التضخم أو خفض الضرائب لتنشيط الاستهلاك ومن ثم ازدهار الاقتصاد.

ج- تلعب الضرائب دورًا هامًا كأداة للتوجيه الاقتصادى وإعادة تخصيص الموارد، فإذا ارتفعت الضرائب على أحد الأنشطة

(١) أ. د. السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة فى العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع اشارة خاصة لمصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية بدون سنة نشر، ص ٢٣.

الاقتصادية فإن المستثمرين يتركون تلك الأنشطة ويتجهون نحو أنشطة اقتصادية أخرى.

د- إذا قررت الدولة خفض الضرائب خلال مدة معينة فإن ذلك يترتب عليه تشجيع الصناعات الجديدة، وجذب رؤوس الأموال، وزيادة حجم الاستثمارات، وتقليل الفوارق بين دخول أفراد المجتمع، وتخفيض البطالة.

الغصن الثالث

دور السياسة الضريبية في تمويل الموازنة العامة للدولة خلال الفترة
من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٨:

تؤدى السياسة الضريبية دورًا هامًا في تمويل الموازنة العامة
في مصر بأنواعها المختلفة سواء كانت مفروضة على الدخل
الشخصى أم على شركات الأموال، ونوضح ذلك فيما يلي:

١- الضريبة على الدخل الشخصى:

أ- المفهوم: هي الضريبة التى تتخذ من الدخل وعاء لها،
والواقعة المنشأة للضريبة هي اكتساب الدخل أو تحققه^(١)،
ورغم أن قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥
يأخذ بنظام الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين،
إلا أن ما يدخل فى وعاء الضريبة الموحدة يقتصر على أرباح
إيرادات الأنشطة التجارية والصناعية وأرباح إيرادات المهن
غير التجارية وأرباح إيرادات الثروة العقارية، والمرتببات. مع
تطبيق أسعار تصاعدية بالشرائح والطبقات.

(١) د. محمد منصور الحسينى، " دور السياسة المالية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى -
دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة بالفكر الإسلامى - مع التطبيق على مصر "، رسالة
دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٧، ص ٦٥.

ويوضح الجدول التالي تطور الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين خلال الفترة من (٩١/٩٠ وحتى ٢٠١٧/٢٠١٨) وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١)

تطور حجم الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين

خلال الفترة من (٩١/٩٠ - ٢٠١٧/٢٠١٨)

الأرقام بمليارات جنيه

| السنة | الإيرادات الضريبية | الضرائب على الدخل الشخصي | معدل النمو % | النسبة إلى الإيرادات السيادية % |
|-----------|--------------------|--------------------------|--------------|---------------------------------|
| ٩١/٩٠ | ١٥,٩ | ٢,٥ | ١٦,١ | ١٥,٧ |
| ٩٢/٩١ | ٢٤,٨ | ٢,٩ | ١٨,٩ | ١١,٧ |
| ٩٣/٩٢ | ٢٨,٤ | ٣,٥ | ٢٠,٦ | ١٢,٤ |
| ٩٤/٩٣ | ٣٢,٤ | ٣,٤ | ٢,٢ | ١٠,٧ |
| ٩٥/٩٤ | ٣٥,٢ | ٢,٥ | ٢٨,٢ | ٧ |
| ٩٦/٩٥ | ٣٨,٦ | ٢,٨ | ١٥,١ | ٧ |
| ٩٧/٩٦ | ٤٠,٤ | ٣,١ | ٧,٨ | ٧,٦ |
| ٩٨/٩٧ | ٤٤,٢ | ٣,٤ | ١٠,٩ | ٧,٧ |
| ٩٩/٩٨ | ٤٨,٤ | ٣,٨ | ١١,٤ | ٧,٩ |
| ٢٠٠٠/٩٩ | ٥١,٦ | ٤,٣ | ١٣ | ٨,٤ |
| ٢٠٠١/٢٠٠٠ | ٥٢,٣ | ٤,٦ | ٦,٣ | ٨,٨ |
| ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ٥٢,٢ | ٥,٧ | ٢٤,١ | ٩,٧ |
| ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٥٧,٤ | ٥,٧ | ١,٣ | ١٠ |
| ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | ٦٩,٤ | ٧,٠٣ | ٢٣ | ١,٣ |
| ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ٧٥,٩ | ٨,٠٩ | ١٥ | ٦,٦ |
| ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ٩٩,٣ | ٨,٣ | ٣,٠٢ | ٨,٣٨ |
| ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ١١٤,٣ | ٩,٠٨ | ٩ | ٧,٩٤ |
| ٢٠٠٨/٢٠٠٧ | ١٣٧,٢ | ١٠,٩ | ٢٠,١ | ٧,٩٥ |
| ٢٠٠٩/٢٠٠٨ | ١٦٣,٣ | ١٥,١ | ٣٨,٨٨ | ٩,٢٨ |
| ٢٠١٠/٢٠٠٩ | ١٧٠,٤ | ١٢٦,٩٧ | ١٦,١٦ | ٧,٤٥ |
| ٢٠١٢/٢٠١١ | ٢٠٧,٤ | ١٩٤,٤ | ٢٣,١٢ | ٩,٤ |

| السنة | الإيرادات الضريبية | الضرائب على الدخل الشخصي | معدل النمو % | النسبة إلى الإيرادات السيادية % |
|-----------|--------------------|--------------------------|--------------|---------------------------------|
| ٢٠١٣/٢٠١٢ | ٢٦٦,٩ | ٢٧٥,٥ | ٤١,٧ | ١٠,٣ |
| ٢٠١٤/٢٠١٣ | ٣٥٦,٩ | ٣٠٩,٤ | ١٢,٣ | ٨,٧ |
| ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٣٦٤,٢٩ | ٣٧,١٦ | ٤,١ | ١٠,٢ |
| ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٤٢٢,٤٢٧ | ٤٣,٢٩ | ١٦,٤ | ١٠,٢٤ |
| ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٤٣٣,٣ | ٤٨,٩٨ | ١٣,١٣ | ١١,٣ |
| ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٦٠٣,٩١ | ٥٨,٥ | ١٩,٤ | ٩,٦ |

المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات (١٩٩١/١٩٩٠) حتى (٢٠١٨/٢٠١٧)

ب- تطور الإيرادات الضريبية:

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح أن حصيلة الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين بلغت ٢,٥ مليار جنيه في عام ٩١/٩٠ وهذا يشكل نسبة ١٥,٧% من إجمالي حصيلة الإيرادات الضريبية، ثم زاد مقدار المتحصل من الضرائب على الدخل في عام ٩٢/٩١ إلى ٢,٩ مليار جنيه ولكن بنسبة أقل إلى الإيرادات الضريبية عن العام السابق له حيث بلغت نسبة الضرائب على الدخل إلى الإيرادات الضريبية ١١,٧%، ثم زادت الحصيلة من الضرائب على الدخل في عام ٩٣/٩٢ حيث بلغت ٣,٥ مليار جنيه، إلى أن قلت في عام ٩٥/٩٤ حيث بلغت ٢,٥ مليار جنيه، ثم تزايدت الحصيلة في عام ٩٦/٩٥ حيث بلغت ٢,٨ مليار جنيه، وظل مقدار المتحصل من الضرائب على الدخل يتزايد حتى بلغ ٥,٧ مليار جنيه في عام

٢٠٠١/٢٠٠٢، ثم ثبت مقدار المتحصل من الضراب على الدخل فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ليظل ٥,٧ مليون جنيهه، وظل يتزايد حتى بلغ ٥٨,٥ مليار جنيهه فى عام ٢٠١٧/٢٠١٨.

وبالنظر إلى الجدول رقم (١) يتبين أن معدل الضرائب على الدخل الشخصى كان فى تذبذب فأحياناً يرتفع وأحياناً ينخفض، فقد بلغ معدل نمو الضرائب على الدخل الشخصى ١٨,٩% فى عام ٩٢/٩١، ثم زاد فى عام ٩٣/٩٢ وبلغ ٢٠,٦%، ثم انخفض فى عام ٩٣/٩٤ وبلغ ٢,٢-%، ثم انخفض مرة أخرى فى عام ٩٤/٩٥ وبلغ ٢٨,٢-%، ثم زاد فى عام ٩٥/٩٦ وبلغ ١٥,١%، وظل على هذا النحو أحياناً يرتفع وأحياناً ينخفض إلى أن بلغ ١٩,٤ فى عام ٢٠١٧/٢٠١٨.

ثانياً: الدين العام:

نظرًا لحاجة الدولة لزيادة الانفاق العام وعدم كفاية الإيرادات العامة، فإنها تلجأ إلى الاستدانة من الداخل ومن الخارج لسد العجز فى الموازنة العامة.

ويتمثل الدين العام الداخلى (المحلى) فى مجموع الالتزامات الحكومية التعاقدية المباشرة ذات أجل الاستحقاق المحدد والمملوكة للمقيمين، والتى تشكل ما يسمى بالدين الحكومى. ويتم هذا الدين من خلال القروض الداخلية التى تحصل عليها الدولة من بيع سنداتها الحكومية فى الأسواق المحلية بغض النظر عن جنسية المقرضين،

وهذا يعنى قيام الحكومة بالإلتجاء للمدخرات القومية التى تسمح بتغطية مبلغ القرض^(١).

ويعرف صندوق النقد الدولى الدين بأنه الفرق بين كافة التزامات جميع الوحدات الحكومية والمؤسسات والهيئات المستقلة والمشروعات المملوكة للدولة، وبين إيرادات هذه الكيانات حيث يتعين عند وجود هذا الفارق تمويله عن طريق اقتراض جديد^(٢).

أن القرض الداخلى يُستخدم لتغطية نفقات الحروب أو تعمیر ما سببته الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين، أو لسداد التزامات خارجية أو لتغطية عجز طارئ فى الموازنة العامة للدولة.

أما الدين العام الخارجى فهو يتمثل فى القروض التى تحصل عليها الدولة من الخارج سواء من دول خارجية أو من أشخاص مقيمين فى الخارج، ويستخدم القرض الخارجى فى تمويل المشروعات الإنتاجية، فى تمويل عجز حصيله الدولة المقترضة من العملات الأجنبية لتغطية العجز فى ميزان مدفوعاتها الدولية.

ومما هو جدير بالذكر أنه يجب موافقة البرلمان على إصدار القروض العامة وذلك فى شكل قانون لا يتضمن قواعد أمره، أما

(١) أ. د. عبد الله الصعدي، دراسة فى بعض الآثار المترتبة على الدين العام المحلى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨، ص ١٤.

(2) William Easterly: " Fiscal Deficits and Macroeconomic Performance in Developing Countries. The World Bank Research Observer ", Vol & no, 2 july, 1993, p, 315.

الحكومة فهي تقوم بتحديد قواعد القرض مثل تحديد مبلغ القرض ومدته والمفاضلة بين المقرضين، كما أن للجهاز المصرفي والبنك المركزي دور هام في تسويق هذه السندات^(١).

الآثار المالية للدين العام:

- ١- تتمثل الآثار المالية للدين العام فى سياسة الدولة الاقتصادية لضبط مستوى الدخل القومى والذى يزداد فى حالة الرخاء، وينخفض فى حالة الكساد.
 - ٢- أن الدين المحلى له تأثير كبير على المستوى العام للأسعار ولكن هذا الأثر يختلف باختلاف نوع القرض.
- فالقروض الظاهرية فإنها تساهم فى زيادة الكمية المعروضة من النقود دون أن يقابلها زيادة فى ثروات المجتمع، ويترتب على ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار، وزيادة نسب التضخم.
- أما القروض الحقيقية فيترتب عليها انخفاض معدلات التضخم مقارنةً بالقروض الظاهرية.

(١) د. وحيد مهدى عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادى - النظرية

والتطبيق - الطبعة الأولى، الدار الجامعية، ٢٠١٠، ص ٢٦٧، ٢٦٨.

ويلاحظ في الدول النامية انخفاض حصول تلك الدول على القروض المحلية الحقيقية لانخفاض قدرة الأفراد على الادخار، وزيادة ميولهم الحدى للاستهلاك.

الآثار الاقتصادية للدين العام:

مما لا شك فيه أن الدين العام يؤثر بشكل سلبي على النمو والتنمية الاقتصادية، حيث ينخفض تراكم رؤوس الأموال لتوقع المستثمرين بفرض المزيد من الضرائب من أجل سداد الدولة لتلك الديون. كما أن الدين العام يؤثر سلباً على كل من الصادرات والمدخرات المحلية والتضخم.

- **الأثر على الصادرات:** يتمثل في ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما قد يدفع بعض القطاعات الاقتصادية في الداخل لتحويل أموالها إلى الخارج بدلاً من استثمارها في الداخل بسبب تخوفهم من خدمة هذا الدين، مما يترتب على ذلك التأثير بشكل سلبي على قطاعات الاستثمار، فينخفض الإنتاج وتقل الصادرات.

- **الأثر على المدخرات المحلية:** يتمثل في استقطاعات لجزء من الدخل في شكل تسربات لا يستفيد منها الدخل القومي، بسبب الأعباء المترتبة على خدمة الدين، مما يضغط هذا العبء على المدخرات الإجمالية فينخفض الاستثمار.

أن الدين العام غالبًا يكون مصحوبًا بسعر فائدة مرتفع، ويترتب على ذلك زيادة الادخار بشكل إيجابي، إلا أنه في ذات الوقت سيؤثر سلبًا على الاقتصاد المحلى لارتفاع قيمة الدين وما يترتب عليه من فوائد.

- **الأثر على التضخم:** يوجد علاقة وثيقة بين المديونية الخارجية وارتفاع المستوى العام للأسعار خاصّة في الدول النامية، وذلك في ظل الاختلالات الهيكلية، والسياسات المالية والنقدية التوسعية، والتي تعد من العوامل التي تؤدي إلى التضخم، حيث تتجه الأسعار نحو الارتفاع عند حلول سداد أجل الدين ويظهر ذلك بوضوح في القروض الخارجية، فتتخفص قيمة العملة المحلية.

المطلب الثاني

ماهية السياسة النقدية وأدواتها

تلعب السياسة النقدية دورًا مؤثرًا في تمويل عجز الموازنة العامة بجانب السياسة المالية، حيث أن السياستين المالية والنقدية معًا لهما بالغ الأثر في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

وسوف نتناول هذا المطلب من خلال فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية وأدواتها.

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية.

الفرع الأول

مفهوم السياسة النقدية وأدواتها

لقد عرف البعض^(١) السياسة النقدية بأنها هي السياسة التي تتولى تنظيم المعروض النقدي، وتسمى السياسة النقدية أيضًا بسياسة الائتمان.

فتمثل السياسة النقدية في مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الدولة بهدف تحقيق التوازن النقدي، وذلك من خلال التحكم في كمية النقود وحجم الائتمان بواسطة البنك المركزي الذي يقوم بعرض كميات النقود، ففي حالة زيادتها تُعطى للبنوك القدرة على الائتمان، وفي حالة

(1) Mankiw (Gregory N): Macroeconomie, Traduction par Jean Houard, De Boeck, 2001, p. 189.

تقليلها فتقل قدرة البنوك على منح الإقراض، كما يتولى البنك المركزي من خلال لجنة السياسة النقدية تحديد أسعار الفائدة وذلك وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة.

أن قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يعهد للبنك المركزي المصري بوضع وتنفيذ السياسة النقدية، وينص القانون على أن استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسى للسياسة النقدية الذى يتقدم على غيره من الأهداف. وبناءً عليه يلتزم البنك المركزي المصري فى المدى المتوسط بتحقيق معدلات منخفضة للتضخم تساهم فى بناء الثقة، وبالتالي خلق البيئة المناسبة لتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادى.

أدوات السياسة النقدية:

يُعد البنك المركزي هو المسئول الأول عن رسم وتحديد السياسة النقدية وتنفيذها عن طريق أدوات كمية وكمية:

١- **الأدوات الكيفية:** وتتمثل تلك الأدوات فى التدخل المباشر من السلطة النقدية بالزام البنوك بشكل مباشر بأسعار فائدة معينة على الودائع والقروض أو فرض سقوف ائتمانية فى شكل نسب على حجم الائتمان الممنوح لبعض القطاعات الاقتصادية.

٢- الأدوات الكمية: ويقصد بها الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية حيث تستخدم قوى السوق ووفقاً لتقسيم صندوق النقد الدولى نجد أنها تشمل الأدوات التالية:

- نسبة الاحتياطى النقدى.

- سعر إعادة الخصم.

- عمليات السوق المفتوحة.

وسوف نتناول تلك الأدوات بالشرح فى الفرع التالى من خلال دراستنا لأهداف السياسة النقدية.

الفرع الثاني

أهداف السياسة النقدية

أن السياسة النقدية تسعى لتحقيق نفس أهداف السياسة المالية، والاختلاف بينهما يتمثل في استخدام الأساليب والأدوات فكلاهما يستهدف تحقيق العمالة الكاملة مع تجنب التضخم، وتحقيق الاستقرار والنمو الاقصادى، والمحافظة على مستوى سعر العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى. أن السياسة النقدية تهدف إلى زيادة الناتج الإجمالى المحلى وتحقيق معدلات منخفضة من البطالة، والمحافظة على سعر العملة المحلية، كما أن السياسة النقدية يتم صياغتها عادةً باستقلال عن السياسة المالية، ويكون ذلك بشكل واضح فى الدول المتقدمة.

وتكون السياسة النقدية أما توسعية أو تقليصية، كما يكون لها أثر كبير فى التحكم فى المعروض النقدى، وفى تحقيق العمالة الكاملة، وفى تحقيق الاستقرار الاقصادى، ولذلك سوف نتناول هذا الفرع من خلال أربعة غصون على النحو التالى:

الغصن الأول: أثر السياسة النقدية على معدلات الفائدة.

الغصن الثانى: دور السياسة النقدية فى التحكم فى المعروض النقدى.

الغصن الثالث: دور السياسة النقدية فى تحقيق التوظيف الكامل.

الغصن الرابع: دور السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار الاقصادى.

الغصن الأول

أثر السياسة النقدية على معدلات الفائدة

أن السياسة النقدية تكون أما سياسية توسعية أو سياسة تقليصية.

١- السياسة التوسعية:

أن السياسة النقدية التوسعية تحافظ على معدلات فائدة أقل من المعدلات المعتادة، أو تزيد المعروض الإجمالي للأموال فى السوق أسرع من المعدل المعتاد، ويتم استخدام تلك السياسة عادةً للتقليل من معدلات البطالة فى فترات الركود.

٢- السياسة التقليدية:

أن السياسة النقدية التقليدية تحافظ على معدلات فائدة أعلى من المعتاد وذلك على المدى القصير، وتعمل على إبطاء معدل نمو المعروض من الأموال، وتخفيض التضخم.

أن السياسة التقليدية قد تؤدي إلى معدلات بطالة مرتفعة وإلى ظهور حالة من الكساد فى سوق الاقتراض والاستهلاك عند المستهلكين والمنتجين، وهو فى الغالب يؤدي إلى ركود اقتصادى إذا تم تطبيق تلك السياسة بشكل صارم.

الغصن الثاني

دور السياسة النقدية فى التحكم فى المعروض النقدى

تهتم السياسة النقدية بتحديد كمية النقود التي تتداول في المجتمع، ويعد هذا التحديد من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي، حيث أن عرض النقود في المجتمع يؤثر بشكل مباشر على مستوى الدخل القومي والعمالة^(١).

أن عرض النقود يتحدد بالزيادة أو النقصان وفقاً للأهداف الاقتصادية للدولة عن طريق السلطات النقدية، فإن كانت السلطات النقدية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي والتي يترتب عليها ارتفاع مستوى الدخل والعمالة فإنه يتم زيادة المعروض من النقود، والعكس صحيح فإذا رغبت الدولة في تخفيض الطلب الكلي فإنها تتجه نحو تخفيض المعروض من النقود.

أن البنك المركزي لديه العديد من الأدوات التي من خلالها يستطيع التحكم في حجم المعروض من النقود، ومن أهم هذه الأدوات سياسة الاحتياطي، وسياسة سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة.

وسوف نتناول تلك الأدوات بإيجاز على النحو التالي:

١- سياسة الاحتياطي:

أن كل بنك من البنوك العاملة في الدولة يُطلب منه الاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعه في شكل صندوق احتياطي في خزائن

(1) Boyes (William)& Melvin (Michael): Economics, Houghtion Mifflin, 1985, p. 369.

البنك، وبنسبة مئوية معينة لدى البنك المركزي، تلك النسب حددها القانون.

فعندما ترتفع الأسعار فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي، ويكون الزامياً على البنوك التجارية أن تخفض احتياطياتها وتقدم قروضاً أقل، مما يترتب على ذلك تأثيراً سلبياً على حجم الاستثمارات والعمالة، وعلى العكس، عندما تنخفض الأسعار تقدم البنوك المزيد من القروض، فيترتب على ذلك انتعاش الاقتصاد القومي.

٢- سياسة سعر الخصم:

أن السياسة النقدية تؤثر على سعر الفائدة من خلال الأوضاع الاقتصادية السائدة، فتتجه البنوك المركزية لضبط السياسة النقدية للدولة ويعد سعر الفائدة هو الحد الأدنى لسعر الإقراض للبنك المركزي، والذي بموجبه يقوم بإعادة خصم سندات الصرف من الدرجة الأولى، والأوراق المالية الحكومية لدى البنوك التجارية.

وفى حالة ظهور ضغوط تضخمية، فإن البنك المركزي يقوم برفع سعر الفائدة لمواجهة ارتفاع مستوى الأسعار وبذلك يكون سعر الإقراض مرتفعاً، وبالعكس عندما تنخفض الأسعار، فإن البنك المركزي يخفض أسعار الفائدة، وبالتالي تخفيض البنوك التجارية سعر الفائدة على القروض مما يشجع المستثمرين ورجال الأعمال على الاقتراض، فيترتب على ذلك ارتفاع الناتج القومي والعمالة.

١- عمليات السوق المفتوحة:

تتمثل تلك العمليات التي يقوم البنك المركزي من خلالها ببيع وشراء الأوراق المالية في سوق النقد، فعندما ترتفع الأسعار فتكون هناك حاجة ماسة للسيطرة عليها، فيضطر البنك المركزي لبيع الأوراق المالية وتخفيض احتياطات البنوك التجارية، ويترتب على ذلك الأضرار بالبنوك التجارية حيث سيكون من الصعب عليها تقديم المزيد من القروض، فينخفض الاستثمار. وعلى العكس ففي حالة الركود الاقتصادي، فإن البنك المركزي يشتري الأوراق المالية، وتزداد احتياطات البنوك التجارية وتستطيع في هذه الحالة من تقديم المزيد من القروض وتزداد العمالة والدخول والاستثمارات.

ومما تقدم يتضح لنا دور السياسة النقدية بالبنك المركزي في التحكم في المعروض النقدي، والذي يساهم بشكل فعال في توجيه مسار الاقتصاد الوطنى وبالتالي السيطرة على التضخم وجعله في مستويات محدودة.

الغصن الثالث

دور السياسة النقدية في تحقيق التوظيف الكامل

هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على أن التوظيف الكامل أو المستوى المرتفع من التوظيف من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية.

ولا شك أن مصطلح العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل يكتنفه كثيرًا من الغموض، حيث هناك نقاش حاد حول تعريف من هو العاطل عن العمل...، حيث أنه في الواقع العملى ليس كل من لا يعمل يُعد عاطلاً عن العمل، حيث يوجد فرق بين الامتناع عن العمل والبطالة، فقد لا يعمل الفرد فى وقت ما لسبب ما كالمرض، أو الاحالة إلى التقاعد.... إلخ، فهؤلاء الأشخاص يكونون خارج قوة العمل، ولكن ليس بالضرورة أن يكونوا ضمن قائمة العاطلين عن العمل (البطالة).

أما البطالة فإنها تتحقق عندما لا يجد الشخص القادر على العمل وراغب فيه فرصة عمل.

ويعرف التوظيف الكامل بأنه مستوى العمالة الذى يتحقق من الاستخدام الكفاء لقوة العمل، ويتحقق التوظيف الكامل عندما يكون لكل شخص لديه القدرة والمهارة ويرغب فى العمل، وتظهر أهمية التوظيف الكامل فى أنها وسيلة وليست غاية لأن تحقيق العمالة الكاملة أو شبه الكاملة يؤدي إلى تحقيق إنتاج السلع والخدمات التى يحتاجها المجتمع، لذلك فإن الدول تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل. وقد اختلفت المدارس الاقتصادية فى نظرتهم للعمالة الكاملة، وسوف نستعرض لبعض آراء تلك المدارس بشكل يسير على النحو التالى:

أ- المدرسة الكلاسيكية:

لقد تجاهل الكلاسيك وجود البطالة حيث أن آلية الأجور والأسعار فى رؤيتهم كانت كفيلة بضمان التوظيف الكامل، حيث كان التوظيف الكامل جزء لا يتجزأ من التوازن الاقتصادى الكلاسيكى، متأثرين بالمدرسة الكينزية التى ترى المحافظة على ارتفاع مستوى الأجور النقدية، حيث أن زيادة الدخول تؤدى إلى زيادة الطلب الكلى، ويؤدى ذلك إلى زيادة التشغيل وتناقص البطالة، فالسياسة النقدية تعمل على تنشيط الطلب الفعال وزيادة الاستثمار للاقتراب من مرحلة التوظيف الكامل^(١).

ب- المدرسة النقدية:

لم يتفق النقديون مع الكلاسيك فى التشغيل الكامل بل أنهم يرون بـ أن البطالة لا تعالج دائماً السياسة النقدية التوسعية، حيث أنها تفشل فى ذلك فى المدى البعيد، بل أنها قد تُعد سبباً فى أحداث التضخم، لكنها أحياناً قد تصيب فى الأجل القصير.

ويمكن القول بأن للسياسة النقدية دوراً فعالاً فى القضاء على البطالة، وتحقيق التوظيف الكامل، وذلك عن طريق زيادة الطلب

(١) د. عبد الحسين جليل الغالبى، السياسات النقدية فى البنوك المركزية، الطبعة الأولى، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص ١٨٠.

الفعال، فعندما تسعى السلطات النقدية إلى زيادة المعروض النقدي فتتخفف أسعار الفائدة فيلجأ المستثمرون ورجال الأعمال إلى الإقبال على الاستثمار فتتخفف معدلات البطالة.

الغصن الرابع

دور السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى

السياسة النقدية هى مجموعة الإجراءات التى تتخذها السلطات النقدية فى المجتمع، بهدف رقابة الائتمان والتأثير فيه عن طريق سعر الخصم أو سياسة السوق المفتوحة للتوسع الائتمانى، أو الحد منه، تبعًا لما يتطلبه التعامل مع التضخم والكساد^(١).

فالسياسة النقدية هى مجموعة من الوسائل التى تطبقها السلطات النقدية متمثلة فى البنك المركزى، بهدف التأثير فى المعروض من وسائل الدفع، بحيث لا يهبط إلى مستوى يعوق نمو النشاط الاقتصادى فى البلاد ويتسبب فى انكماشه، ولا يرتفع إلى مستوى تنشأ عنه ضغوط تضخمية^(٢).

فالسياسة النقدية تقوم بدور هام فى توجيه السياسة الاقتصادية العامة للدولة، حيث أنها تتحكم فى وسائل الدفع فتؤثر على حجم الائتمان وسعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة النقدية تعمل على محاولة إيجاد نوع من التوازن بين كمية

(١) د. عثمان أحمد عثمان، السياسة النقدية والاقتصادية والمالية وأثرها على التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص ٩.

(٢) أمينة محمود صلاح الدين عزام، عجز الموازنة العامة المصرية والطريق إلى توازنها - النظرية والتطبيق - رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢، ص ٢٢٣.

النقود المعروضة وبين عرض كميات السلع والخدمات، للحفاظ على الاستقرار الاقتصادى ورفع معدلات النمو ومستوى الدخل والتشغيل^(١). كما تؤثر السياسة النقدية فى جانب الطلب الكلى وتقوم بتوجيه فى أوقات التضخم، ولها دور مؤثر فى إجمالى النفقات عن طريق ترشيد الإئتمان، وحجم الائتمان، وذلك بهدف زيادة كفاءة الموارد المتاحة وتحقيق الاستقرار النقدى.

المبحث الأول

محددات تفعيل التأثير التبادلي للسياستين المالية والنقدية

توجد علاقة وثيقة الصلة بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادى، فلا تستطيع إحدى السياستين أن تحقق الاستقرار الاقتصادى وحدها بمعزل عن السياسة الأخرى.

وبالنظر إلى الواقع العملى نلاحظ أن السياسة النقدية فى حالة تبعية للسياسة المالية، وذلك مع الزيادة المستمرة فى عجز الموازنة العامة للدولة، ولجوء الحكومة للبنك المركزى لتغطية العجز بالاقتراض، ويترتب على ذلك زيادة المعروض من النقود، وزيادة نسب التضخم، وانخفاض سعر صرف العملة المحلية.

(١) د. عبد الفتاح الجبالى، الاقتصاد المصرى من التثبيت إلى النمو، مطبوعات مركز

الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ص ٢٧.

وسنتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب على النحو

التالى:

المطلب الأول: الأسس التى تساعد على تفعيل دور السياستين المالية والنقدية وتحقيق أهدافهما.

المطلب الثانى: تأثيرات السياسة المالية على السياسة النقدية.

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية.

المطلب الأول

الأسس التي تساعد على تفعيل دور السياستين المالية والنقدية وتحقيق أهدافهما

هناك عدة عوامل تساعد على تفعيل دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق أهدافهما وذلك باعتماد مقياس مزدوج للنجاح، حيث أن المطلوب قد يكون توظيفًا مستمرًا ومفيدًا، وثبات في مستوى الأسعار^(١).

وتتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي^(٢):

١- ضرورة أن يحافظ البنك المركزي في رقابته على الاقتصاد بصفة مستمرة: فيجب على البنك المركزي التدقيق في كافة الدلائل التي توضح اتجاه الاقتصاد سواء كان نحو الركود الاقتصادي أم نحو حالة تضخمية أم يتجه نحو صورة مُرضية، ويترتب على ذلك زيادة فاعلية السياستين المالية والنقدية بشكل أكبر، كلما زادت سلطات الرقابة بصورة كافية.

٢- يجب أن تتحرك السياستين المالية والنقدية في اتجاه واحد ونحو هدف موحد، بمعنى أن السياسة التوسعية لسياسة معينة سواء المالية أو النقدية يقابلها سياسة توسعية في السياسة الأخرى،

(1) Back (GL.): Monetary – Fiscal Policy Reconsidered op. cit. p. 248.

(٢) انظر في ذات المعنى: أ. د. السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر، مرجع سابق، ص ٥٣ وما بعدها.

كما أن السياسة الانكماشية لسياسة أحدهما يقابلها نفس السياسة الانكماشية فى السياسة الأخرى، ومثال ذلك لو افترضنا قيام السياسة المالية بزيادة الانفاق العام وخفض الضرائب، فإن السياسة النقدية ستزيد من المعروض من النقود وخفض سعر الفائدة، والعكس صحيح.

٣- ضرورة وجود التفويض اللازم للسياستين المالية والنقدية حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة وعلى نحو سليم.

٤- يجب أن تعمل السياستين المالية والنقدية بدون مقاومة أو ضغوط من جانب أصحاب المصالح الخاصة كرجال الأعمال الذين يحاولون تحقيق مصالحهم الخاصة عن المصلحة العامة.

٥- يجب أن يكون لدى السياستين المالية والنقدية القدرة على التنبؤ بدرجة كافية لتوفير الأساس السليم لصياغة قرارات السياسة المطلوبة وذلك بالاعتماد على مجموعة من الافتراضات التى تخص الأوضاع السياسية والاقتصادية.

المطلب الثاني

تأثيرات السياسة المالية على السياسة النقدية

أن السياسة المالية تؤثر على السياسة النقدية وتتأثر بها فى نفس الوقت. وبالنظر إلى السياسة المالية نجد أنها تؤثر على السياسة النقدية، ومن أمثلة ذلك نظام فرض الضرائب المتبع قد يعرقل أهداف السياسة النقدية التقييدية فى مكافحة التضخم .

كما أن السياسة النقدية تؤثر على السياسة المالية من خلال تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، كما أن اعتماد الحكومة على البنك المركزى فى هذا الشأن فإنه يمثل قيداً على استقلالية السياسة النقدية.

أولاً: دور البنك المركزى فى تحقيق الانضباط المالى بصفته المهيمن والمحرك للسياسة النقدية :

يلعب البنك المركزى دوراً محورياً فى اقتصاد الدولة وذلك من خلال التحكم فى المعروض النقدى، وذلك على النحو التالى:

أ- فى ظل الاقتصاد المغلق:

فإن البنك المركزى المستقل يجبر الحكومة على الانضباط من الناحية المالية على نفقاتها، وذلك من خلال آلية التدخل فى السوق. فعندما تزيد أقراض الحكومة، فإن البنك المركزى يقوم ببيع سندات حكومية، مما يترتب على ذلك انخفاض المعروض النقدى، وارتفاع أسعار الفائدة، وارتفاع تكلفة الاقراض.

ب- فى ظل الاقتصاد المفتوح:

فإن البنك المركزى يتعامل بالشراء أو بالبيع للسندات الحكومية، فى السوق المفتوحة. وكذلك أيضًا الدخول فى اتفاقية إعادة شراء أو اقراض مضمون مع أحد البنوك التجارية، فيقدم البنك المركزى أموال كوديعة لفترة محددة ويأخذ مقابلها أصولاً كضمان. أن البنك المركزى يستخدم عمليات السوق المفتوحة وسيلة أساسية لتنفيذ السياسة النقدية.

أن سياسة السوق المفتوحة تهدف إلى تمويل البنوك التجارية بالسيولة وأحياناً يأخذ منها فائض السيولة لمعالجة سعر الفائدة قصير الأجل وضخ النقود فى الاقتصاد، مما يترتب على ذلك تحكم البنك المركزى بشكل مباشر فى إجمالى المعروض النقدى.

ج- البنك المركزى تابع للحكومة:

إذا كان البنك المركزى غير مستقل عن الحكومة، ففى هذه الحالة تقوم الحكومة بالاتفاق دون أى تنسيق مع السياسة النقدية، فلا تهتم الحكومة بعجز الموازنة العامة حيث أنه سيتم تدبير هذا العجز من البنك المركزى، ويمكن القول بأن البنك المركزى فى هذه الحالة تابع للحكومة ويمثل لأهدافها.

ثانياً: دور السياسة المالية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى:

أن السياسة المالية تساهم بشكل فعال فى تحقيق الانضباط والاستقرار الاقتصادى وذلك من خلال ما يلى:

أ- التحكم فى الانفاق الحكومى:

أن السياسة المالية تستخدم السياسة النقدية لإحداث تغييرات فى المعروض من النقود، وذلك عن طريق التحكم فى حجم الائتمان المتاح من خلال شروطه وتكلفته، وبالتالي فإنه يمكن التحكم فى الانفاق الحكومى من حيث مقداره ومصادره وهيكله.

ب- تتجه السياسة المالية فى أوقات التضخم إلى تخفيض الطلب

الكلى الفعلى عن طريق زيادة الإيرادات العامة للدولة عن نفقاتها، ولكى تحقق ذلك بشكل فعال فإنها تعتمد على السياسة النقدية، حيث يتم إبرام عقود القروض العامة بهدف خفض السيولة النقدية وامتصاص جزء منها، وتخفيض حجم الائتمان للأفراد والمشروعات وزيادة تكلفته وتصعيب شروطه.

أما فى أوقات التراجع والانكماش فيحدث العكس حيث تتجه السياسة المالية إلى زيادة الطلب الكلى من خلال زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، ويزداد الاصدار النقدى، وتسهيل الائتمان للأفراد والمشروعات وتخفيض تكلفته وتسهيل شروطه.

ج- التحكم فى نمو الكتلة النقدية:

فالكتلة النقدية هى مفهوم أوسع من النقود، فهى تشمل النقود بشتى صورها المعدنية والورقية والودائع لأجل، وودائع الادخار وأي أوراق مالية قد تكون تشبه النقود.

فلا بد من ضبط الكتلة النقدية حتى لا تؤثر بالسلب على أسواق النقد ورأس المال وبالتالي على الأوضاع الاقتصادية.

فالتضخم يتمثل في وجود كمية كبيرة من النقود، ووجود كمية قليلة من السلع.

أما الانكماش فيتمثل في وجود كمية كبيرة من السلع، ووجود كمية قليلة من النقود.

وفي ظل وجود انخفاض في أسعار الأصول الحقيقية فإن ذلك يدفع أصحاب الأصول إلى تفضيل الاحتفاظ بالنقود عن احتفاظهم بالأصول.

فتلجأ السياسة النقدية إلى تعديل سعر الفائدة بزيادته، ولكن هذا الأمر له بعض السلبيات مثل:

- ارتفاع أسعار السلع والخدمات القائمة على النقود المقترضة.
- تهديد استمرارية بعض المشروعات والتي لا تتحمل أسعار فائدة الاقتراض المرتفعة.
- أن الاستقرار الاقتصادي يتطلب التنسيق بين كلاً من السياسة المالية والسياسة النقدية للتحكم في نمو النقود.

المطلب الثالث

طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية

يقصد بالعلاقة بين السياسة المالية والنقدية أن تصبح السلطان المالية والنقدية على قدم المساواة، بحيث لا تطغى إحداها على الأخرى وتمنع تحقيق أهدافها^(١).

أن فى حالة انفصال السياسة النقدية والسياسة المالية عن بعضهما عند وضع السياسات تبعاً لأهداف كل منهما، فإن ذلك قد ينتج عنه تعارض عند تنفيذ هذه السياسات بما يؤثر على تحقيق الأهداف المرجوة، فقد يحدث صراع بين السياسة المالية والسياسة النقدية فى حالة وجود انخفاض مفاجئ فى جانب العرض، فيؤدى ذلك لحدوث مشكلتين وهما الكساد والتضخم وفى هذه الحالة تتخذ السياسة المالية سياسة توسعية لزيادة الناتج.

وتتخذ السياسة النقدية سياسة انكماشية لتخفيض التضخم. ويترتب على ما سبق أن السياستين المالية والنقدية يعملوا كبدايل ويتحركوا فى اتجاه معاكس، فيحدث صراع بينهما لاختلاف أهدافهما، حيث أن السياسة المالية مسئولة عن زيادة الناتج لأن تأثيرها على الناتج يكون أسرع من تأثير السياسة النقدية عليه.

(١) أ. د. السيد عطية عب الواحد، الاتجاهات الحديثة فى العلاقة بين السياسة المالية، والنقدية مع إشارة خاصة لمصر، مرجع سابق، ص ٦٢.

والسياسية النقدية مسئولة عن التحكم فى التضخم ويُعد هو هدفها الرئيسى.

ويمكن القول بأن فى مثل هذه الحالة فإن السياستين يتحركوا فى اتجاه عكسى ويكون لهما أهداف مختلفة، بمعنى أن السياسة التوسعية لسياسة معينة يقابلها سياسة انكماشية للسياسة الأخرى والعكس صحيح.

فلابد من وضع نظام يضمن التنسيق بين السياسات النقدية والمالية حتى لا يحدث تعارض بين أهداف هذه السياسات^(١).

ويرى الباحث أن العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية لا تقتصر على نطاق الدين العام الداخلى بمفهومه الضيق والذى يقتصر على القروض العامة بل يمتد إلى تمويل عجز الموازنة العامة من خلال الاصدار النقدى.

فعند تقرير عقد قرض عام، فإن السياسة المالية هى المختصة بعقد القرض وكيفية التصرف فيه، باعتباره موردًا من الموارد العامة فى موازنة الدولة، أما نوعية القروض وآجالها وكيفية توزيعه وسعر الفائدة عليه فتنخفض بذلك السياسة النقدية.

(١) د. عصام السيد علي خطاب، التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠٠٤، ص ١٩.

أما بخصوص الاصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة العامة، فيتحدد حجم الاصدار وتوقيته وأسلوب التصرف فيه وفقاً للسياسة المالية، أما الكيفية الفنية لتحقيق هذا الاصدار فإن ذلك يكون من خلال السياسة النقدية.

أن العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية تكون أكثر وضوحاً عند ايضاح العلاقة بين عجز الموازنة العامة ومصادر تمويل هذا العجز حيث أن السياسة المالية تستطيع تدبير التمويل اللازم لعجز الموازنة العامة للدولة من خلال ثلاثة مصادر:

١- اصدار سندات حكومية بالعملة المحلية قصيرة أو طويلة الأجل وهى ما يطلق عليها بالدين العام المحلى، ويتوقف هذا الإجراء على عدة متغيرات مثل حجم الدين العام الحكومى، وقدره السوق المحلى على توفير هذا التمويل، وسعر الفائدة السائد فى السوق المحلى.

٢- الاقتراض الخارجى وذلك عن طريق اصدار سندات حكومية قصيرة أو طويلة الأجل بالعملات الأجنبية، ويتوقف ذلك على عدة متغيرات أهمها درجة الثقة فى الاقتصاد المحلى.

٣- زيادة المعروض النقدي عن طريق البنك المركزى، نتيجة اقراض البنك المركزى للحكومة.

ومن الملاحظ أنه يكون مفيدًا بأن تسير السياسة النقدية فى نفس اتجاه السياسة المالية وتكملها وتدعمها ولا تعوقها، حيث أن السياسة النقدية وحدها لا تُعد كافية ما لم تساندها السياسة المالية.

ونظرًا أن السياسة المالية هى من اختصاص الحكومة والمتمثلة فى وزارة المالية، والسياسة النقدية هى من اختصاص البنك المركزى فإن التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، يتطلب ضرورة التنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزى، بحيث تسير السياسة النقدية فى نفس اتجاه السياسة المالية، فيتم تبادل البيانات والمعلومات بينهما، ولنجاح هذا التنسيق فإنه ينبغى توافر شرطين وهما:

أ- يجب أن تتميز السياستين المالية والنقدية، بالوضوح والدقة حتى يستطيع المسئولين عن السياستين المالية والنقدية التنسيق فيما بينهما وبالتالي يستطيعان سويًا إعداد برنامج قوى يتمتع بالمصداقية لكل من السياستين المالية والنقدية.

ب- المشاركة الكاملة للسياستين المالية والنقدية فى صياغة السياسات والرقابة على تأثيراتهما.

وتتعدد صور تأثير المتغيرات فى السياسة المالية والنقدية، حيث تؤثر تأثيراً مباشراً على قدرة البنك المركزى فى تحقيق أهداف الاستقرار فى الأسعار كهدف رئيسى للسياسة النقدية^(١).

(١) د. مروة فتحى السيد البغدادى، الدين العام المحلى المصرى وتأثيراته المحتملة على السوقين النقدى والمالى، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العطاء التجارية للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٩٤.

المبحث الثاني

الاتجاهات الحديثة للسياستين المالية والنقدية فى

مصر

تلعب السياستين المالية والنقدية دورًا على جانب كبير من الأهمية فى التأثير على النظام الاقتصادى.

فتختص الحكومة بصفتها السلطة التنفيذية بالسياسة المالية، ويختص البنك المركزى بصفة رئيسية بالسياسة النقدية، لذلك فهناك حاجة ماسة تدعو إلى التنسيق بين هاتين السياستين، وبمعنى آخر فإنه يوجد ضرورة ملحة للتعاون بين هاتين الجهتين، بحيث تسير السياستين المالية والنقدية فى اتجاه واحد.

وبالنظر إلى السياسة المتبعة فى مصر، نجد أن السلطات المصرية تحرص على التنسيق بين السياستين المالية والنقدية منذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى.

وسوف نتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب على النحو

التالى:

المطلب الأول: الاتجاهات الحديثة للسياسة المالية فى مصر.

المطلب الثانى: الاتجاهات الحديثة للسياسة النقدية فى مصر.

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة فى تحقيق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية فى مصر.

المطلب الأول

الاتجاهات الحديثة للسياسة المالية فى مصر

لقد قامت مصر بتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى لمواجهة الكثير من المشاكل التى عانى منها الاقتصاد المصرى خلال سنوات عديدة، ولعبت السياسة المالية دورًا هامًا ومؤثرًا فى اصلاح انخفاض الإيرادات العامة وارتفاع النفقات العامة مما كان له من الأثر الإيجابى على الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل الناتج المحلى، حيث زاد معدل نموه بعد الاصلاحات التى تم تطبيقها.

حيث اتفقت مصر مع صندوق النقد الدولى فى نوفمبر ٢٠١٦ على برنامج للاصلاح الاقتصادى، حيث تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التى من شأنها اصلاح السياسات المالية والنقدية، وتتمثل أهم الإجراءات المتخذة للاصلاحات المالية فيما يلى^(١):

١- التقارير النصف سنوية عن الأداء الاقتصادى والمالى.

٢- تبسيط الإجراءات المتخذة فى تسوية المنازعات الضريبية بين مصلحة الضرائب والممولين وخلق الثقة بينهما (سبتمبر ٢٠١٦).

(١) تقرير وزارة المالية لعامى ٢٠١٦/٢٠١٧.

٣- ضبط أسعار الوقود والمواد البترولية بهدف ترشيد الاستهلاك
(نوفمبر ٢٠١٦).

٤- صدور قانون ضريبة القيمة المضافة وذلك بهدف توسيع
الخضوع للضريبة لمعظم السلع والخدمات (أغسطس ٢٠١٦).

٥- اصدار سندات دولارية بقيمة ٧ مليار دولار فى السوق العالمى
بهدف تغطية الفجوة التمويلية للقطاع الخارجى (يناير، ومايو
٢٠١٧).

أهداف السياسة المالية فى المرحلة القادمة:

- ١- العمل على ترشيد الانفاق العام من خلال خفض معدلات العجز والدين.
- ٢- توسيع قاعدة الإيرادات وخاصةً الضرائب وربطها بالنشاط الاقتصادى.
- ٣- اتباع سياسة توزيعية تتميز بالكفاءة والعدالة تستهدف القاعدة العريضة من المواطنين، والعمل على ترتيب أولويات الانفاق العام.
- ٤- تبنى برامج اجتماعية تتميز بالكفاءة لحماية الطبقات الفقيرة.
- ٥- العمل على الاصلاحات الهيكلية حيث أنه مازال الاقتصاد المصرى يعانى من مشكلات حقيقية، وهذا ما أوضحه صندوق النقد الدولى عند مراجعته للتقارير الدورية الصادرة من الحكومة المصرية، وهو ما يؤكد على إمكانية تعرض الاقتصاد المصرى إلى صدمات إذا لم تكتمل منظومة الاصلاح.
- ٦- تهدف السياسة المالية فى المرحلة القادمة إلى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، والعمل على توجيه نحو أنشطة إنتاجية وأكثر استدامة.
- ٧- تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة حجم الإنتاج والتركيز على الانفاق الاستثمارى.

٨- وفقاً لأفكار كينز، فإن السياسة المالية تقوم بدور فعال نحو تسوية الأوضاع الاقتصادية، وذلك فى أوقات الركود أو الازدهار، فتشجع الدولة على الاستثمار فى أوقات الركود، مما يزيد الإنتاج، وفى أوقات الازدهار تحد الحكومة من الاستثمار العام، وبالتالي تنشأ نظرية الموازنة الدورية التى تتم خلال دورة معينة من السنة.

٩- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال العدالة الضريبية، ومن أمثلة ذلك فرض الضرائب على الخاضعين لها، واستخدام حصيلتها فى خدمة كافة المواطنين كتحسين القطاعات الخدمية المختلفة كالصحة والتعليم والمرافق العامة وغيرها من الخدمات.

المطلب الثاني

الاتجاهات الحديثة للسياسة النقدية فى مصر

تتمثل أهم التوجهات الحديثة للسياسة النقدية فى مصر فى تحرير سعر صرف الجنيه المصرى واستقلال البنك المركزى المصرى. وسوف نتناول تلك التوجهات من خلال فرعين على النحو التالى:

الفرع الأول: تحرير سعر صرف الجنيه المصرى.

الفرع الثانى: مدى استقلال البنك المركزى المصرى.

الفرع الأول

تحرير سعر صرف الجنيه المصرى

لقد حققت السياسة النقدية التى طُبقت ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادى، نتائج إيجابية فى مجال سعر الصرف، وذلك فى إطار السياسة الكلية للاقتصاد المصرى، حيث تم إلغاء تعدد أسعار الصرف وتحرير نظام الصرف الأجنبى من القيود التى شوهت سوق الصرف الأجنبى فى مصر، والتى كانت حصيلتها طوال الفترة التى سبقت برنامج الإصلاح الاقتصادى مزيد من تدهور قيمة العملة الوطنية^(١).

ولقد طالب صندوق النقد الدولى الحكومة المصرية فى عام ١٩٩١ بضرورة توحيد سعر الصرف وذلك نظرًا لوجود سعرين للصرف فى ذلك التوقيت، حيث كان هناك سعر رسمى معلن من قبل البنك المركزى المصرى، وسعر آخر وهو السعر الحر الذى يحدده العرض والطلب.

كما طالب صندوق النقد الدولى الحكومة المصرية بضرورة تخفيض قيمة الجنيه المصرى والسماح للأفراد بالتعامل فى الصرف الأجنبى بالشراء والبيع بعد حصولهم على ترخيص بذلك، وعدم قصر التعامل فى الصرف الأجنبى على البنوك.

(١) د. محمود عبد الحى، إدارة السياسة النقدية والتجارة الخارجية فى مصر، معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٢٧، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٩، ص ٧٢، ٧٣.

أن صندوق النقد الدولي كان هدفه من تخفيض قيمة الجنيه
المصرى ما يلى:

- زيادة الصادرات وتخفيض الواردات.
 - تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي للداخل.
 - تشجيع الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر، وغير المباشر فى
مصر.
 - زيادة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج.
 - الحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج.
- ويترتب على ما سبق معالجة العجز فى ميزان المدفوعات،
وتخفيض معدلات التضخم.

وفى ٨ أكتوبر ١٩٩١ تم توحيد السوقين الرسمى والحر للنقد
الأجنبي والذين كانا قد أقيما فى فبراير ١٩٩١ فى سوق حرة واحدة^(١).

وفى ٢٩ يناير ٢٠٠٣ تم إلغاء العمل بالسعر المركزى للدولار
وتعويم سعر صرف الجنيه، حيث تُركت للبنوك حرية تحديد أسعار
الشراء والبيع للنقد الأجنبي فى إطار السوق الحرة للصرف الأجنبي،
وقد صاحب ذلك انخفاض سعر صرف الجنيه ليلبغ المتوسط العام
المرجح لسعر الدولار فى السوق ٦٠٣,٢٣ قرش/ دولار فى نهاية

(١) هديه عبد العلى هديه سعيد، انعكاسات سياسة الاصلاح الاقتصادى على أداء الجهاز
المصرفى المصرى، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨، ص ٥٧.

يونيه ٢٠٠٣ بمعدل انخفاض بلغ ٢٣,٣% عن نهاية يونيه ٢٠٠٢، وتلاه انخفاض آخر حيث بلغ السعر المرجح للدولار فى السوق ٦٢٠,٢٣ قرشاً/ للدولار فى نهاية يونيه ٢٠٠٤^(١).

وقد ترتب على هذا التخفيض فى قيمة العملة المحلية إلى الارتفاع العام فى مستوى الأسعار للسلع والخدمات المحلية بسبب زيادة أسعار الواردات الناتج عن زيادة سعر الصرف للنقد الأجنبى، كما ترتب على تخفيض قيمة العملة المحلية زيادة النفقات الحكومية على مستلزمات السلع والخدمات، مما ترتب عليه عجز فى الموازنة العامة للدولة.

وفى ٣ نوفمبر ٢٠١٦ قرر البنك المركزى المصرى تعويم سعر صرف الجنيه المصرى وفقاً لقوى العرض والطلب فى السوق.

كما قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصرى رفع أسعار الفائدة بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس بهدف استعادة التوازن بأسواق العملة والسيطرة على معدلات التضخم حيث بلغ سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصرى ١٥,٣ جنيه مصرى.

وفى ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ قرر البنك المركزى المصرى تعويم سعر صرف الجنيه المصرى وفقاً لقوى العرض والطلب، وقد قررت

(١) د. خالد عبد الوهاب البندارى الباجورى، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة المالية فى مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠٠٧، ص ١٠٤، ١٠٥.

لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس، وقد بلغ سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري إلى ٢٣,١٥ جنيه مصري وذلك حتى توقيت كتابة هذا البحث.

جدول رقم (٢)

تطور سعر الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة من (١٩٩١ - ٢٠٢٢)^(١)

| الإيرادات الضريبية | السنة |
|--------------------|-----------|
| ٣,٠٠ | ١٩٩١/٦/٣٠ |
| ٣,٣٢ | ١٩٩٢/٦/٣٠ |
| ٣,٣٥ | ١٩٩٣/٦/٣٠ |
| ٣,٣٩ | ١٩٩٤/٦/٣٠ |
| ٣,٤ | ١٩٩٥/٦/٣٠ |
| ٣,٣٩ | ١٩٩٦/٦/٣٠ |
| ٣,٣٩ | ١٩٩٧/٦/٣٠ |
| ٣,٣٩ | ١٩٩٨/٦/٣٠ |
| ٣,٤ | ١٩٩٩/٦/٣٠ |
| ٣,٤٥ | ٢٠٠٠/٦/٣٠ |
| ٣,٧ | ٢٠٠١/٦/٣٠ |
| ٤,٤ | ٢٠٠٢/٦/٣٠ |
| ٥,١٢ | ٢٠٠٣/٦/٣٠ |

(١) المصدر: البنك المركزي المصري تقارير سنوية مختلفة (١٩٩١: ٢٠٢٢).

| السنة | الإيرادات الضريبية |
|------------|--------------------|
| ٢٠٠٤/٦/٣٠ | ٦,١٦ |
| ٢٠٠٥/٦/٣٠ | ٦ |
| ٢٠٠٦/٦/٣٠ | ٥,٧٥ |
| ٢٠٠٧/٦/٣٠ | ٥,٧ |
| ٢٠٠٨/٦/٣٠ | ٥,٣٣١ |
| ٢٠٠٩/٦/٣٠ | ٥,٥٩٦٤ |
| ٢٠١٠/٦/٣٠ | ٥,٦٩٥٢ |
| ٢٠١١/٦/٣٠ | ٥,٩٦٩٠ |
| ٢٠١٢/٦/٣٠ | ٦,٠٥٩٠ |
| ٢٠١٣/٦/٣٠ | ٧,٠٠٩٤ |
| ٢٠١٤/٦/٣٠ | ٧,١٤٠١ |
| ٢٠١٥/٦/٣٠ | ٧,٥٣٠١ |
| ٢٠١٦/٦/٣٠ | ٨,٧٨٠٠٠ |
| ٢٠١٧/٦/٣٠ | ١٨,٠٩١١ |
| ٢٠١٨/٦/٣٠ | ١٧,٩٣ |
| ٢٠١٩/٦/٣٠ | ١٦,٧٥ |
| ٢٠٢٠/٦/٣٠ | ١٦,١٩ |
| ٢٠٢١/٦/٣٠ | ١٥,٧١ |
| ٢٠٢٢/٦/٣٠ | ١٨,٧٥ |
| ٢٠٢٢/١٠/٢٧ | ٢٣,١٥ |

يلاحظ على الجدول السابق ما يلي:

بداية من ١٩٩١/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٨/٦/٣٠ كانت هناك زيادات طفيفة جدًا على سعر صرف الجنيه أمام الدولار الأمريكي حيث زاد بمقدار ٠,٣٩ جنيه خلال ٧ سنوات، وهي فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وظل سعر الصرف للجنيه المصرى مقابل الدولار يتأرجح بين الزيادة تارة والانخفاض تارة أخرى، حتى بلغ ٨,٧٨ جنيه/ دولار فى ٢٠١٦/٦/٣٠، ثم قفز قفزة كبيرة فى ذلك العام وذلك فى ٣ نوفمبر ٢٠١٦ وهو تاريخ تعويم سعر الصرف ليبلغ ١٥,٣ جنيه/ دولار، ثم ارتفع مرة أخرى ليصبح ١٨,٠٩ فى ٢٠١٧/٦/٣٠ ليصل إلى ١٨,٠٩ جنيه/ دولار.

ثم أخذ فى مرحلة هبوط سعر الدولار ليبلغ ١٥,٧١ فى ٢٠٢١/٦/٣٠ ثم يرتفع فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ليصل إلى ١٨,٧٥ ثم فى ٢٠٢٢/١٠/٢٧ يصدر قرار التعويم ليصبح سعر الدولار مقابل الجنيه المصرى ٢٣,١٥ جنيه.

ومما سبق تجدر الإشارة إلى حقيقتين هامتين هما:

أولاً: أن نظام التعويم لا يعنى غياب الدولة عن سوق الصرف. وإنما يعنى استخدام الأدوات الاقتصادية بدلاً من الأدوات الإدارية والجنائية لمنع التقلبات التى لا تعكس الحالة الحقيقية التى عليها الاقتصاد القومى وفى الوقت نفسه فإن على البنك المركزى النظر فى إعادة هيكلة سوق الصرف. فإن الهيكل الحالى لهذا السوق يولد

ضغطاً شديداً على الجنيه أكثر مما يولده عدم كفاية مواردنا من العملات الصعبة^(١).

ثانياً: ضرورة اتباع البنك المركزى المصرى لسياسة نقدية رشيدة وفعالة.

الفرع الثانى

مدى استقلال البنك المركزى المصرى

يُعد البنك المركزى هو المسئول عن السياسة النقدية فى مصر وذلك من خلال الوسائل التى يتخذها فى مجال النقود والائتمان، بهدف النهوض بالاقتصاد الوطنى واستقرار النقد المصرى، كما يشرف على البنوك التجارية.

أما فيما يتعلق بمدى استقلال البنك المركزى فى القيام بدوره نحو السياسة النقدية فإننا نفرق بين دوره من الناحية الإدارية عن الناحية الفنية.

- فمن الناحية الإدارية: فإن استقلال البنك المركزى يتمثل فى حرية المسئولين فى البنك المركزى فيما يتعلق بضوابط التعيين وعدم الاستغناء عن العاملين قبل مضى المدة المحددة لهم بموجب القانون.

(١) د. السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة فى العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع اشارة خاصة لمصر، مرجع سابق، ص ٢١١.

- ومن الناحية الفنية: فإن البنك المركزي يكون مستقلاً بقرارته المتعلقة بالسياسة النقدية، وفي المقابل تكون الحكومة هي المسؤولة عن السلطة المالية.

لذلك فإن التنسيق بين البنك المركزي كسلطة نقدية وبين الحكومة كسلطة مالية من شأنه إحداث استقرار في أسعار السلع والخدمات.

فالبنك المركزي يمنح القروض للحكومة لسد عجز الموازنة العامة، وهو الذي يحدد شروط هذه القروض، كما يضمن الحكومة والمتمثلة في السلطة التنفيذية فيما تبرمه من قروض وخاصة القروض الخارجية.

ومما سبق يتضح لنا استقلال البنك المركزي المصري، فقد أكد على ذلك المشرع المصري حيث نص على أن (البنك المركزي المصري شخصية اعتبارية عامة مستقلة)^(١).

إلا أن بعض الاقتصاديين^(٢) يرى أن البنك المركزي لا يتمتع بالاستقلالية باعتبار أن البنك المركزي أداة من أدوات السلطة التنفيذية ومُنفذ لسياستها كذلك فقد جرى العمل في مصر على ارتباط البنك

(١) قانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي.

(٢) د. يمن محمد حافظ الحماقي، استقلالية البنك المركزي وأثره على السياسة النقدية، البنك المركزي المصري، الإدارة العامة للتنظيم والتدريب، معهد الدراسات المصرفية،

١٩٩٣/١٩٩٤، ص ٢٣.

المركزي بوزارة الاقتصاد، وهناك آراء لربط تبعية البنك المركزي لمجلس الوزراء باعتبار أن رسم السياسة العامة هو مسئولية مشتركة بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

إلا أننا نختلف مع هذا الرأي حيث أن البنك المركزي كسلطة مسؤولة عن السياسة النقدية في الدولة فهي مستقلة تمامًا عن الحكومة المتمثلة في السلطة التنفيذية.

وإن كان البنك المركزي يعمل وفقًا للخطة العامة للدولة فإن هذا التنسيق بين البنك المركزي كسلطة نقدية، السلطة التنفيذية كسلطة مالية، لا يعنى على الإطلاق عدم استقلال البنك المركزي، بل بالعكس فإننا نؤيد هذا التنسيق الذي من شأنه استخدام كل سلطة منهما لأدواتها، مما يحقق الاستقرار الاقتصادي. وإذا كان تعيين محافظ البنك المركزي ونائبيه وتحديد رواتبهم ومكافأاتهم يتم بقرار من السلطة التنفيذية والمتمثلة في رئيس الجمهورية، فإن ذلك يُعد إجراء تنظيمي حيث أن محافظ البنك المركزي ونائبيه يعدوا من موظفي الدولة ولهم صلاحيات مستقلة، شأنهم في ذلك شأن السلطة القضائية.

المطلب الثالث

الاتجاهات الحديثة في تحقيق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مصر

بالنظر إلى الأداء الاقتصادي في مصر، فإن ظاهره يوضح أنه يسير بخطى جيدة نحو النمو والاستقرار الاقتصادي وباطنه يكشف عن حاجة ماسة للتنسيق بين السياسات الاقتصادية المنوطة بتحقيق النمو الاقتصادي، ومع استمرار ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة، كان حتمًا إعادة النظر في التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية.

ويمكن إيضاح آليات التنسيق من خلال ما يلي:

- ١- يجب أن تشترك السياستين المالية والنقدية في الأهداف العامة.
- ٢- يجب التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في المجالات المشتركة بينهما.
- ٣- السماح للبنك المركزي بالاستقلال التام عند مزاولته تنفيذ السياسة النقدية، وقيام السياسة المالية بالعمل في الأسواق المالية، مع ضرورة مشاركة المعلومات والبيانات بين السياستين لتحقيق أهداف التثبيت والاستقرار.

٤- فى الدول النامية، ومنها مصر، فلا بد أن يعمل البنك المركزى المسئول عن السياسة النقدية مع الخزانة العامة فى وزارة المالية والمسئولة عن السياسة المالية سويًا على تحديد الهيكل الكلى للسياسات الاقتصادية الكلية ومراقبتها.

٥- تشكيل لجان تعمل على التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، تعمل بصفة دورية لتبادل البيانات والمعلومات وتحليلها ومناقشتها.

دور المشرع المصرى فى التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية:

لقد حرص المشرع المصرى فى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ على التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية فقد نص قانون الموازنة العامة للدولة فى المادة رقم ١٥ على (تتولى وزارة المالية إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة بعد دراسة مشروعات الموازنات المقدمة من الجهات المختلفة، وبعد استشارة البنك المركزى بهدف التنسيق بين كل من السياسات المالية والسياسات النقدية والائتمانية بما يحقق أهداف الخطة السنوية المقررة، ويتفق مع السياسة العامة للدولة. وتلتزم جميع الجهات بتقديم كافة البيانات والمعلومات والايضاحات التى تطلبها وزارة المالية والبنك المركزى والأجهزة المختصة فيما يتعلق بإعداد مشروع الموازنة. ولمندوبى الوزارة والجهات المختصة حق الإطلاع على الدراسات والأبحاث والمعلومات اللازمة لإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة).

وقد الغى هذا القانون سالف الذكر بموجب القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ (قانون المالية العامة الموحد) وقد نص القانون الجديد فى المادة ٢٠ مايلي :-

تتولى الوزارة إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربى بعد دراسة مشروعات الموازنات الواردة إليها من الجهات الإدارية ، واستطلاع

رأي البنك المركزي فيما يتعلق بالتنسيق بين كل من السياسات المالية والنقدية والائتمانية بما يحقق أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية السنوية .

وتلتزم تلك الجهات بتقديم جميع البيانات والمعلومات والإيضاحات التي تطلبها الوزارة فيما يتعلق بإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة ، ولممثلي الوزارة حق الاطلاع علي الدراسات والأبحاث والمعلومات اللازمة لإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة .

كما تتولي الوزارة إعداد مشروع الإطار الموازني متوسط المدي للموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية ، والهيئة القومية للإنتاج الحربي محددًا سقفًا إجمالي الإنفاق العام للدولة موزعًا علي الوزارات والجهات المستقلة وفق المعايير المحددة في إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة .

وتحدد اللائحة التنفيذية أسس إعداد الإطار الموازني للوزارات والجهات المستقلة بعد التنسيق مع الوزارة المختصة بشؤون التخطيط فيما يتعلق بالاستثمارات .

يتضح من المادة سالفه الذكر، ضرورة أن تتكامل السياسة المالية والسياسة النقدية معًا لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وتخفيض معدلات التضخم، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار.

وفى ضوء ما تقدم، قام البنك المركزى المصرى بتشكيل لجنة السندات على الخزانة التى تضمنت ممثلاً عن وزارة المالية، كما أنشأ البنك المركزى لجنة السياسات النقدية التى تجتمع بصفة دورية لتحديد معدلات الفائدة، وصياغة سعر الصرف.

سبل تطوير السياسة النقدية:

وفقاً لما أقره صندوق النقد الدولى فى عام ٢٠٠٠ فإنه ينبغى عند العمل على تطوير السياسة النقدية مراعاة ما يلى:

- ١- التميز بالشفافية والوضوح لجميع الإجراءات التى يتم اتخاذها.
- ٢- الإفصاح عن جميع المعلومات ونشرها للكافة كلما أمكن ذلك.
- ٣- تلاشى الصعوبات الإدارية التى قد تكون عائقاً فى انجاح تطور السياسة النقدية.
- ٤- مراعاة العامل الزمنى مع توجهات السوق ومتابعة الأداء الاقتصادى.
- ٥- تحديد الاختصاصات لكل إدارة داخل البنك المركزى المصرى، وتحديد اختصاصات الإدارات المساعدة.
- ٦- تطوير أداء الجهاز الإدارى بالبنك المركزى المصرى، وثقله ببرامج التنمية البشرية ليكون لديهم القدرة على تحليل البيانات والمعلومات، مما يمكنهم من صياغة السياسات النقدية المناسبة.

٧- منح البنك المركزي المصرى الأدوات اللازمة التى قد يحتاج إليها التى تمكنه من تطوير السياسة النقدية، وإدارة عميات السوق المفتوحة بالأوراق المالية الحكومية المصرية.

مقومات نجاح تفعيل التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية
فى مصر^(١):

أولاً: على المستوى الكلى:

١- فض التشابكات بين السياستين المالية والنقدية وذلك من خلال زيادة قدرات البنك المركزى وضمان استقلاليتيه، وقصر علاقته بالخرانة العامة على الفائض السنوى الذى يحققه، والتمويل الموسمى المسموح به قانوناً.

٢- لابد من الاتفاق الكامل بين البنك المركزى كجهة مسئولة عن تنفيذ السياسة النقدية وباقى الجهات الحكومية المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة سعر الصرف فى إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

٣- وطالما أن هدف استقرار الأسعار لابد أن يُحدد فى إطار اتفاق كامل بين البنك المركزى والحكومة سنوياً، فإنه من الضرورى ألا ينظر إلى استقرار الأسعار على أنه رقم ثابت يتفق على

(١) د. محمود أبو العيون، تطورات السياسة النقدية فى جمهورية مصر العربية، ورقة عمل

رقم ٧٨ فبراير ٢٠٠٣، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ص ٣٠، ٣١.

تحقيقه بين الطرفين، ولكن من الواجب أن يُعرف الاستقرار السعري بالمدن الذى يمكن القول بعدم تخطيه إذا ما رغب فى تحقيق استقرار الأسعار.

٤- وإلى جانب ذلك، فإن تحديد المدى لابد أن يسبقه اتفاق كامل بين البنك المركزى والسلطة التنفيذية على المقياس الذى سوف يعتمد عليه فى قياس درجة الاستقرار السعري المطلوبة.

٥- من عناصر النجاح أيضًا اختيار التوقيت المناسب لبدء تطبيق هذه السياسة، ومن المفضل أن يبدأ التوقيت مباشرة بعد إقرار الحكومة لأهمية إزالة التشوهات الحالية فى سوق الصرف الأجنبى.

ثانيًا: على المستوى الجزئى:

يعتبر إحكام السيطرة على المتغيرات النقدية وضمان فعالية التأثير فيها باستخدام الأدوات غير المباشرة من أهم عوامل النجاح بالإضافة أيضًا إلى الآتي:

١- ضمان جودة المعلومات.

٢- ضمان سرعة تدفق المعلومات.

٣- ضمان فعالية قنوات انتقال السياسة النقدية.

٤- الفعالية فى اتخاذ القرار سواء من حيث الجودة أو من حيث التوقيت.

٥- العمل على تحييد آثار الصدمات الخارجية.

ويمكن القول: أن تفعيل دور السياسة النقدية يُمكنها من التعاون مع السياسات الأخرى وخاصةً السياسة المالية لتحقيق النمو الاقتصادى المنشود.

أن التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية يعد السبيل الفعال نحو النمو والاستقرار الاقتصادى، وذلك من خلال التنسيق فيما بينهما فى إدارة سعر الصرف للجنيه المصرى، وتتم إدارته بالشكل الذى يزيد من إجمالى الصادرات والذى يساعد على استراتيجية الإحلال محل الواردات وبالأسلوب الذى من شأنه تخفيض ضغوط ارتفاع أسعار السلع والخدمات فى الأسواق، كما أنه من أساليب التنسيق بين السياستين دعم صغار المستثمرين فى الأنشطة الاقتصادية التى تفيد المجتمع والتشجيع على امتلاك التكنولوجيا الحديثة، وكذلك دعم الطبقات الفقيرة فى المجتمع.

ونحن نرى ضرورة ترتيب الأولويات حتى لا يحدث شقاق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، فإننا نرى بأن السياسة المالية مقدمة على السياسة النقدية فى الإصلاح الاقتصادى، وذلك لا يمنع من وجود بعض الأولويات لأهداف السياسة النقدية، كهدف الدفاع عن قيمة الجنيه المصرى فى سوق الصرف الأجنبى.

فإذا حدث تعارض بين أهداف السياسة المالية وأهداف السياسة النقدية، وإن كان لا بديل إلا بالتضحية بأحدهما لتحقيق الآخر، فإننا ننحاز لأهداف السياسة المالية.

المبحث الثالث

تقييم دور السياستين المالية والنقدية في علاج عجز الموازنة العامة وضبط سياسة الدين العام

عقد صدور تقرير مؤسسة (موديز) للتصنيف الائتماني^(١) عن أداء الاقتصاد المصرى فى يناير ٢٠٢٢ والذى أوضح بأن الاقتصاد المصرى أكثر مرونة فى مواجهة تقلبات أسواق المال العالمية، وذلك من خلال التنفيذ المتقن للإصلاحات الاقتصادية، وتطبيق السياستين المالية والنقدية بشكل فعال ومتوازن فى مواجهة التداعيات السلبية المتلاحقة بدايةً من جائحة كورونا مرورًا بالحرب الروسية الأوكرانية ثم التخضم العالمى الذى اجتاح العالم بأكمله، والذى أدى إلى تقلبات فى أسواق المال العالمية، وزيادة أسعار السلع الأساسية كالقمح والبتروول.

والجدير بالذكر أن قرار مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني بتثبيت التصنيف الائتماني لمصر عند B2 فى أبريل ٢٠٢٢ على الرغم من الصدمات الخارجية المركبة كتداعيات فيروس كورونا والحرب الروسية الاكورانية التى تواجه الاقتصادى العالمى والدول

(١) مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني هى شركة قابضة أمريكية للخدمات المالية أسسها جون مودى عام ١٩٠٩ وهى تقوم بالأبحاث الاقتصادية والتحليلات المالية وتقييم مؤسسات خاصة وحكومية من حيث القوة المالية والائتمانية، وتسيطر مؤسسة موديز على ما يقارب ٤٠% من سوق تقييم القدرة الائتمانية فى العالم.

النامية يعتبر قرارًا إيجابيًا، مما يعكس نجاح السياسة المالية المصرية في مواجهة كافة التحديات الداخلية والخارجية. ونظرًا للدور البارز والفعال للسياستين المالية والنقدية في مصر فإنه كان لزامًا أن نختم هذا البحث بتقييم دورهما في هذا المبحث وذلك من خلال ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: تقييم دور السياسة المالية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة وضبط سياسة الدين العام.
المطلب الثاني: تقييم دور السياسة النقدية في معالجة مشكلة التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة.
المطلب الثالث: مدى فاعلية السياسة النقدية والسياسة المالية في مصر.

المطلب الأول

تقييم دور السياسة المالية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة وضبط سياسة الدين العام.

يُعد عجز الموازنة العامة للدولة إحدى الحقائق الأساسية لعدة سنوات متتالية، بل أن العجز يزداد عامًا يلي الآخر، وتلعب السياسة

المالية دورًا على جانب كبير من الأهمية لمواجهة هذا العجز الذي أضحى متزايد وبشكل يمثل خطورة بالغة.

ولذلك سوف نتناول هذا المطلب من خلال فرعين على النحو

التالي:

الفرع الأول: دور السياسة المالية في معالجة عجز الموازنة

العامة للدولة.

الفرع الثاني: دور السياسة المالية في ضبط سياسة الدين

العالم.

الفرع الأول

دور السياسة المالية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة

تحظى الإيرادات الضريبية بالنصيب الأكبر من إجمالي

الإيرادات العامة للدولة، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن إجمالي الإيرادات

العامة لا تغطي إجمالي النفقات العامة، مما يترتب على ذلك عجز

في الموازنة العامة ونوضح من خلال الجدول التالي عجز الموازنة

العامة في مصر لعدة سنوات.

جدول (٣) تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى

٢٠٢٢/٢٠١٩

| العجز الكلى بمليارات الجنيهات | النفقات الكلية | الإيرادات الكلية | السنة |
|----------------------------------|----------------|------------------|-----------|
| ٤١,٨- | ١٣١,٧ | ٨٩,٩ | ٢٠٠١/٢٠٠٠ |
| ٤٤,٨- | ١٣٤,٤ | ٨٩,٦ | ٢٠٠٢/٢٠٠١ |
| ٢٨,٣٠- | ١١١,٨ | ٨٣,٥ | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ |
| ٤٤,١- | ١٤٦,٠ | ٩,١٠١ | ٢٠٠٤/٢٠٠٣ |
| ٥١,٦٠- | ١٦٢,٥ | ٩,١١٠ | ٢٠٠٥/٢٠٠٤ |
| ٥٦,٥- | ٢٠٧,٨ | ١٥١,٣ | ٢٠٠٦/٢٠٠٥ |
| ٤٢,٤- | ٢٢٢,٤ | ١٨٠,٠ | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ |
| ٦١,٠- | ٢٨٢,٠ | ٢٢١,٠ | ٢٠٠٨/٢٠٠٧ |
| ٦٩,٠- | ٣٥١,٥ | ٢٨٢,٥ | ٢٠٠٩/٢٠٠٨ |
| ٩٧,٠- | ٣٦٦,٠ | ٢٦٨,٢ | ٢٠١٠/٢٠٠٩ |
| ١٣٦,٦- | ٤٠١,٩ | ٢٦٥,٣ | ٢٠١١/٢٠١٠ |
| ١٦٧,٥- | ٥١٦,٤ | ٣٤٨,٩ | ٢٠١٢/٢٠١١ |
| ٢٤٠,٣- | ٦٤٤,٠ | ٤٠٣,٧ | ٢٠١٣/٢٠١٢ |
| ٢٤٤,٧- | ٧٠١,٥ | ٨٩٤,٥٦ | ٢٠١٤/٢٠١٣ |
| ٢٦٨,١- | ٧٣٣,٣ | ٤٦٥,٢ | ٢٠١٥/٢٠١٤ |
| ٣٢٦,٣- | ٨١٧,٨ | ٤٩١,٥ | ٢٠١٦/٢٠١٥ |
| ٣٧٢,٧- | ١٠٣١,٩ | ٦٥٩,٢ | ٢٠١٧/٢٠١٦ |
| ٣٧٢,٦- | ١٢٠٧,٢ | ٨٣٤,٦ | ٢٠١٨/٢٠١٧ |
| ٤٢٨,٠- | ١٣٦٩,٩ | ٩٤١,٩ | ٢٠١٩/٢٠١٨ |
| ٤٤٠,١- | ١٥٧٤,٥ | ١١٣٤,٤ | ٢٠٢٠/٢٠١٩ |

المصدر: وزارة المالية الحسابات الختامية الموازنة العامة من عام

٢٠٠١/٢٠٠٠ حتى ٢٠٢٠/٢٠١٩.

يلاحظ على الجدول السابق استمرار العجز فى الموازنة العامة للدولة فقد كان العجز الكلى فى العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ يقدر بنحو ٤١,٨ مليار جنيه بدأ العجز فى الزيادة ليصل إلى ٥٦,٥ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ووصل العجز الكلى إلى نحو ١٣٦,٦ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١، ثم قفز العجز ليصل إلى ٤٤٠,١ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠.

ويتضح مما سبق وجود فجوة حادة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، بمعنى زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة والتي أدت إلى وجود عجز مستديم فى الموازنة العامة للدولة.

وبالنظر إلى مشروع الموازنة العامة فى مصر لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠، يلاحظ عليها الاعتماد على الاستدانة لسداد قروض سابقة وفوائدها ولسد العجز فى الموازنة العامة للدولة، فإن الحكومة المصرية تضطر إلى تعظيم مواردها المالية من خلال فرض المزيد من الضرائب، وهذا ما يوضح ما يعانى به الاقتصاد المصرى جراء عدة عوامل تتعلق بجدوى السياسات المالية المتبعة والآثار الناتجة عن جائحة كورونا، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وخروج بعض الاستثمارات من السوق المصرى.

وبالنظر إلى الجدول السابق والذى يتمثل عجز الموازنة العامة للدولة لعدة سنوات مالية يتضح لنا أن العجز مستمر ويرتفع كل عام عن الأعوام السابقة عليه.

لذلك تلجأ السلطة المالية إلى زيادة الإيرادات العامة عن طريق فرض المزيد من الضرائب. حيث أن الضرائب تعد من أهم مصادر الإيرادات العامة في الدولة، وهو ما يعكس حاجة السلطة المالية إلى رفع الكفاءة في الإدارة الضريبية، وحل الكثير من المشكلات مع الممولين الخاصة بتقدير الضرائب، وزيادة كفاءة الجهاز الضريبي والذي يضمن تدفق لحصيلة الضرائب بمعدلات منتظمة يمكن الاعتماد عليها^(١).

(١) د. عصام السيد علي خطاب، التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول النامية، مرجع سابق، ص ١٩٥ : ١٩٧.

الفرع الثاني

دور السياسة المالية في ضبط سياسة الدين العام

عرف صندوق النقد الدولي^(١)، الدين العام للدولة بأنه مجموعة الديون التي تم التعاقد عليها والمضمونة بواسطة الأجهزة العامة للدولة والتي تسدد في ميعاد استحقاق معين متفق عليه بين الطرفين.

ويلاحظ من التعريف السابق ما يلي:

١- وجود عقد قرض تضامني من قبل الدولة أو أحد أجهزتها العامة.

٢- تحديد موعد استحقاق القرض متفق عليه بين الطرفين.

كما عرفت اتفاقية فينا عام ١٩٨٣ الدين العام بأنه التزام على الدولة المقترضة تجاه دولة أخرى مقرضة أو منظمة دولية أو شخص من الأشخاص العامة للدولة سواء كان معنوي أو مادي نشأ طبقاً للقانون الدولي.

ويُعد الدين العام مصدرًا من مصادر الإيرادات العامة للدولة تلجأ إليه الدولة لتمويل نفقاتها العامة في حالة عدم كفاية الإيرادات العامة الأساسية كالضرائب والرسوم والدومين الخاص وغيرها، فتتعرض الدولة من الأفراد داخل الدولة وهو ما يطلق عليه بالدين المحلي، كما

(1) Willam Easterly: Fiscal Deficits and Macroeconomic Performance In developing Countries, the World Bank Research Observer, Vol. 8, No. z July, 1933, p. 315

أنها تقترض من هيئات دولية أو من دول أجنبية وهو ما يطلق عليه بالدين الخارجى، وتتعهد الدولة أو أحد الأشخاص العامة بها بسداد القروض وفوائدها فى المواعيد المتفق عليها فى عقد القرض.

أن زيادة العجز فى الموازنة العامة أدى إلى زيادة الدين العام المحلى لتمويل هذا العجز، وترتب على ذلك خروج الدين العام عن الحدود الآمنة.

كما ارتفع حجم الدين الخارجى لمصر خلال السنوات الأخيرة السابقة، ويوجد ثلاثة أسباب رئيسية لارتفاع الدين الخارجى نوضحها على النحو التالى:

أ- الارتفاع الكبير فى حجم الاستثمارات الحكومية.

ب- زيادة الانفاق على البنية التحتية.

ج- زيادة النفقات لمواجهة جائحة كورونا.

ونحن نرى أن زيادة الدين الخارجى فى مصر أمراً طبيعياً فى ظل ما يتعرض له الاقتصاد الدولى من هزات عنيفة خاصة منذ ظهور جائحة كورونا، وتتمثل المشكلة من وجهة نظرنا فى أزمة الدين الخارجى فى عدم قدرة الحكومة فى سداد الديون فى مواعيدها، مما يجعلها تعقد قروضاً جديدة لسداد جزء من القروض القديمة.

وقد قفزت الديون الخارجية لمصر بقيمة ٨,١ مليار دولار خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢١ ليلبلغ إجمالي الدين الخارجى لمصر نحو ١٤٥,٥ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠٢١^(١).

لقد كشف البيان المالى للموازنة العامة للدولة فى العام المالى (٢٠٢٢/٢٠٢٣) أن إجمالي الفوائد التى سيتم دفعها للديون المحلية والخارجية خلال العام المالى الحالى تبلغ ٦٩٠ مليار جنيه بما يعادل ٣٧,١٩٦ مليار دولار قبل قرار التعويم الأخير (نوفمبر ٢٠٢٢).

وقد ارتفعت الديون الخارجية لمصر منذ عام ٢٠١١ وحتى نهاية ٢٠٢١ بنسبة ٣١٧% مسجلة زيادة تقدر بنحو ١١٠,٦ مليار دولار، حيث قفز الدين الخارجى لمصر من ٣٤,٩ مليار دولار عام ٢٠١١ إلى نحو ١٤٥,٥ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢١، وبالنسبة للديون المحلية فتشير الإحصاءات إلى ارتفاعه منذ عام ٢٠١١ وحتى نهاية ٢٠٢١ بنسبة ٤٢٦,٨% حيث صعدت من مستوى ١٠٤٤ مليار جنيه فى عام ٢٠١١ إلى نحو ٥٥٠٠ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢١^(٢).

ومما لا شك فيه أن الدين العام لمصر يمثل ضغطاً على الموازنة العامة للدولة وعلى الاحتياطي النقدى، مما أدى إلى قيام

(١) تقرير وزارة المالية عام ٢٠٢٢.

(٢) المصدر: تقرير وزارة المالية عن الديون الخارجية، ٢٠٢٢.

الحكومة المصرية بإجراءات تقشفية فى المجالات غير المرتبطة بالإنتاج وغير المؤثرة على النمو من أجل تخطى تلك الأزمة.

كما أن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة والتي يطلق عليها الأموال الساخنة أو استثمارات الأجانب فى أدوات الدين الحكومية، فعندما تخرج من مصر إلى الخارج فإنها تخرج بسرعة شديدة جدًا مما يؤثر على الاحتياطى النقدى.

جدول (٤) مؤشرات الدين المحلي الخارجى فى مصر الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٢٠/٢٠١٩

| السنوات | الدين المحلي (مليار جنية) | معدل نمو الدين المحلي (%) | الدين المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (%) | مجموع خدمة الدين العام المحلي (مليار جنية) | الدين الخارجى (مليار دولار) | معدل نمو الدين الخارجى (%) | الدين الخارجى الى الناتج المحلي الاجمالي (%) | إجمالى اعباء خدمة الدين الخارجى (مليون دولار) | إجمالى اعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي % | متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجى (دولار) |
|-----------|---------------------------|---------------------------|--|--|-----------------------------|----------------------------|--|---|---|---|
| ٢٠٠١/٢٠٠٠ | ٢٤٥,٥ | ١٣,١ | ٨١ | ٢٠,٠ | ٢٦,٥ | - | ٢٨,٥ | ٢٤٢٣,٥ | ١,٨٤ | ٣٩٩,٥ |
| ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ٢١٠,٧ | ١٨,٤ | ٨٧ | ٢٦,٦ | ٢٨,٧ | ٨,٣ | ٣٣,٧ | ١٦٤٣,٤ | ٢,٠٣ | ٤٢٢,٢ |
| ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٢٢٩,٨ | ١٢,٣ | ٨٨ | ٣٠,٠ | ٢٨,٨ | ٠,٣ | ٤٢,٥ | ٢٠٣٨,٢ | ٢,٤٤ | ٤٢٤,٧ |
| ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | ٣٧٠,٦ | ١١,٠ | ٨٩,٦ | ٢٥,٧ | ٢٩,٣ | ١,٨ | ٣٨,١ | ٢٢٥٧,٨ | ٣,٣٥ | ٤٢٣,٤ |
| ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ٤٣٤,٨ | ١٧,٣ | ٩٤,٠ | ٣٧,٩ | ٢٨,٩ | ١,٣- | ٣١,٤ | ٢٥٢٥,٥ | ٢,٧٧ | ٤٢٨,٤ |
| ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ٥١٠,٨ | ١٧,٤ | ٩٦,١ | ٥٤,٩ | ٢٩,٧ | ٢,٨ | ٢٧,١ | ٢٧٠١,٨ | ٢,٥٦ | ٤١٣,٠ |
| ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٥٩٣,٤ | ١٦,١ | ٩٥,٩ | ٤٨,١٢ | ٢٩,٩ | ٠,٧ | ٢٣,٣ | ٣٠٤٠,٧ | ٢,٣٠ | ٣٨١,١ |
| ٢٠٠٨/٢٠٠٧ | ٦٢٧,١ | ٧,٤ | ٨٤,٧ | ٥٢,٢ | ٢٩,٩ | - | ٢٢,٨ | ٢٩٣٦,٤ | ٢,٢٠ | ٣٩٨,٥ |
| ٢٠٠٩/٢٠٠٨ | ٦٦٦,٨ | ١٦,١ | ٧٣,٥ | ٥٩,٣ | ٣٣,١ | ١٣,٣ | ٢٠,١ | ٢,٥٩٥,٩ | ٢,٠١ | ٤٥٠,٠ |
| ٢٠١٠/٢٠٠٩ | ٧٥٥,٢ | ٧,٤ | ٧٣,٦ | ٨١,٧ | ٣١,٥ | ٧- | ١٦,٩ | ٣,١١٩,٨ | ١,٥٧ | ٤١٨,٦ |
| ٢٠١١/٢٠١٠ | ٨٨٨,٧ | ٤,٧ | ٧٦,٢ | ١٠٢,٩ | ٣٣,٧ | ٦,٩ | ١٥,٩ | ٢,٦١٧,٥ | ١,٤٣ | ٣٩٩,٢ |
| ٢٠١٢/٢٠١١ | ١٠٤٤,٨ | ٢١,٣ | ٦٦,٩ | ١٨٣,٣ | ٣٤,٩ | ٣,٦ | ١٥,٢ | ٢,٩٧٧,٢ | ١,٦٣ | ٤١٣,٦ |
| ٢٠١٣/٢٠١٢ | ١٢٣٨,١ | ١٧,٧ | ٨٧,١ | ١٥٤,٣ | ٣٤,٣ | ١,٨- | ١٣,٥ | ٢,٩٠٤,٦ | ١,١٨ | ٤٧٥,٣ |
| ٢٠١٤/٢٠١٣ | ١٥٢٧,٧٢٧ | ١٧,٥ | ٩٠,١ | ٢٠٣,١ | ٤٣,٠ | ٢٠,٢ | ١٥,١ | ٣,١٩٨,٩ | ١,٢٢ | ٥٠٦,٤ |
| ٢٠١٥/٢٠١٤ | ١٨١٦,٥٨٢ | ١٥,٩ | ٨١,٥ | ٢٦٢,١ | ٤٦,٠٦٧١ | ٦,٥ | ١٤,٤ | ٥,٦٠٩,١ | ٢,٠١ | ٥١٣,٥ |
| ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٢١١٦,٣٤٥ | ١٦,١ | ٦٨,٦ | - | ٤٨,٠٦٢٩ | ٤,١ | ١٦,٦ | ٥,٠٨٤,٧ | ١,١٧ | ٥٧٣,١ |
| ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٢٦١٩,٦٦٢ | ١٩,٢ | ٩٦,٧ | - | ٥٥,٧٦٤٤ | ١٣,٩ | ٢٣,٦ | ٧,٣٢٠,١ | ٢,٠٩ | ٦٥٤,٠ |
| ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٣١٦٠,٨٦٤ | ١٧,٠ | ٩١,١ | - | ٧٩,٠٣٢٨ | ٢٩,٤ | ٢٧,٠ | ١٣,٢٢٧,٠ | ٢,١٠ | ٧٥٤,١ |
| ٢٠١٩/٢٠١٨ | ٢٦٩٦,٤٠١ | ١٤,٤ | ٨٣,٣ | - | ٩٦,٦٤٣٩ | ١٨,٢ | ٣٨,٩ | ١٣,٥٠٠ | ٣,٢٥ | ٨٨٣,٩ |
| ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ٤٢٨٢,١١٢ | ١٣,٧ | ٨,٥ | - | ١١٢,٧ | ١٤,٢ | ٣٠,٨ | ١٧,٢٠٠ | ٣,٠١ | ١٠١٣,٠ |

المصدر: التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى أعداد متنوعة - البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - العدد الثانى المجلد الثامن والخمسون ٢٠٠

مصدر بيان خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من البنك الدولى ومنظمة التعاون والتنمية بيانات الحسابات القومية

يتضح من الجدول السابق ارتفاع كل من الدين
المحلى والدين الخارجى بشكل متزايد.

وبالتالى فإن السياسة المالية تؤثر بشكل مباشر على
علاج ارتفاع الدين العام فى مصر باستخدامه سياسة مالية مقيدة
تعمل على خفض العجز فى الموازنة العامة من خلال العمل
على خفض نمو النفقات العامة أو زيادة الحصيلة الضريبية،
وهذا يُعد حلاً أساسياً لمشكلة الدين العام المحلى والخارجى،
حيث يترتب على ذلك تحقيق فائض يتم استخدام لسداد جزء من
الدين وبالتالي تخفيض الحاجة إلى الاقتراض الجديد.

ويجب التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية
لإدارة الدين العام، وذلك لوضع الدين العام فى الحدود الآمنة له.
ويمكن للسياسة المالية أن تعالج الآثار المترتبة على
الدين العام من خلال ما يلى:

أولاً: علاج الاختلالات الهيكلية:

لقد أثرت سياسة برنامج الإصلاح الاقتصادى على حجم
الدين العام المحلى بصورة مباشرة، وعملت على زيادة أعبائه،

ويرجع ذلك إلى أنها سياسة انكماشية تعمل على علاج المشكلات الأقل إلحاحًا في الأجل القصير، ولكنها لم تعالج المشكلات الهيكلية التي يرجع إليها بصفة أساسية تزايد حجم الدين العام المحلى وأعبائه^(١).

ويمكن اتباع السياسات التالية لتخفيض الدين العام وهى على النحو التالى:

١- تفعيل الاستقرار الاقتصادى الذى يؤدى إلى تحقيق التنمية المرجوة، وذلك من خلال السيطرة على معدلات التضخم، وتخفيض معدلات البطالة، وذلك عن طريق التوسع فى الاستثمارات الإنتاجية وبالتالي زيادة الإيرادات العامة، وخفض عجز الموازنة العامة للدولة.

٢- زيادة المنتجات المحلية بجودة عالية لتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتى وبالتالي تخفيض الواردات للسلع المنافسة ويترتب على ذلك توفير العملات الأجنبية،

(١) د. جهاد صبحى عبد العزيز، انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادى على الدين المحلى فى مصر، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامى، مجلد ١١، عدد ٣٣، مصر ٢٠٠٧، ص ٣٠.

وزيادة الإنتاج المحلى الذى يترتب عليه زيادة حصيلة الإيرادات العامة.

٣- يجب العناية بتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت الطبقي فى المجتمع، وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل القومى، حتى لا تتأثر طبقات محدودى الدخل من أعباء الدين العام.

٤- العمل على زيادة وعى أفراد المجتمع بمزايا الاستثمار فى سندات سوق الأوراق المالية القابلة للتداول فى تلك السوق.

٥- تحقيق التناسب بين الادخار والاستثمار، حيث يؤدي ذلك إلى عدم اللجوء لسياسة الاقتراض إلا فى نطاق ضيق، وخلق بيئة اقتصادية فعالة، ونمو اقتصادى مستدام.

ثانيًا: علاج أسباب لجوء الدولة للدين العام:

يجب دراسة ومعالجة الأسباب التي تجعل الدولة تضطر إلى اللجوء للدين العام بشقيه (المحلى والخارجي).

ونوضح فيما يلي الإجراءات التي يجب على الدولة اتباعها لمعالجة أسباب تزايد حجم الدين العام وذلك على النحو التالي^(١):

١- تنمية الإيرادات والتحويلات الجارية في الموازنة العامة للدولة من أجل تحقيق فائض جارى يساهم في تمويل الاستثمارات والتحويلات الرأسمالية.

٢- إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية والجمركية للسلع غير الاستراتيجية وكذلك السلع التي ليست ضمن أولويات الحاجات الإنتاجية والاقتصادية، مما يساعد على زيادة الإيرادات الضريبية.

(١) راجع في ذات المعنى، د. رمزي زكي الصراع الفكري، والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار سينا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٥٣.

٣- ترشيد الانفاق العام وذلك فى الانفاق غير الضرورى،
وترشيد الانفاق الحكومى.

٤- إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية، سواء كانت هيكلة مالية أو إنتاجية، وترشيد نفقاتها حتى يكون لديها القدرة على المنافسة وبالتالي تتمكن من زيادة قدرتها على تمويل استثماراتها ذاتياً، وتقل مديونيتها، فيقل حجم الدين العام وأعبائه.

٥- تشديد الرقابة على أوجه الانفاق العام، مما يساهم فى خفض الانفاق وخاصةً الانفاق الحكومى، وكذلك تشديد الرقابة على تحصيل الإيرادات العامة وخاصةً الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حصيلتها ومنع التهرب الضريبى والحد من الفساد داخل الجهات التنفيذية المختصة بتحصيل الضرائب.

ويُعد زيادة الانفاق العام فى مصر سمة واضحة سواء قبل أو بعد قيام الحكومة المصرية بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى.

وتلجأ الحكومة المصرية لمواجهة العجز فى الموازنة العامة للاقتراض لتمويل هذا العجز، مما ترتب عليه زيادة الدين الحكومى، وزيادة مدفوعات الفائدة والتي تمثل أسرع مكون للانفاق العام.

ولقد ترتب على ذلك ما يلى:

١- تطبيقاً لأهداف سياسة الإصلاح الاقتصادى فقد انخفضت الأجور الحقيقية فى كافة القطاعات خاصة فى القطاع الحكومى أكثر من القطاعات الأخرى^(١).

٢- اتخاذا السياسة المالية بعض الإجراءات من خلال أدواتها فى التخفيض التدريجى لعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى وذلك من خلال ترشيد الانفاق الحكومى، واصلاح الهياكل التمويلية للهيئات

(١) راجع ذات المعنى إيمان حبيب متى: تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلى على عجز الموازنة العامة فى مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢، ص ٢٢٥.

الاقتصادية، واعتماد الجهات الحكومية على مواردها الذاتية.

٣- قيام الحكومة المصرية باتخاذ حزمة من السياسات المالية والاقتصادية بهدف دفع النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالى وتدعيم الحماية الاجتماعية وذلك من خلال تنفيذ برامج اصلاحات اقتصادية محددة والتي تتمثل فيما يلى:

أ- سياسات دفع النشاط الاقتصادى وذلك من خلال تحسين مناخ الاستثمار، والدفع بالمشروعات التنموية الكبرى كثيفة التشغيل، واستخدام استراتيجية جديدة لاستخدام الطاقة ومشاركة القطاع الخاص للقطاع العام.

ب- سياسات الاصلاح والضبط المالى وذلك من خلال إعادة ترتيب أولويات الانفاق، وتدعيم العدالة فى توزيع الثروات ورفع كفاءة النظم الضريبية والجمركية، وإدارة الدين العام بكفاءة والتوسع فى

الإيرادات الضريبية وزيادة درجة ارتباط إيرادات الدولة بالنشاط الاقتصادي.

ج- سياسات تحسين برامج الحماية الاجتماعية وزيادة فاعليتها وذلك من خلال برامج الدعم النقدي والغذائي، وتطوير برامج رأس المال البشري وتشمل زيادة الانفاق العام على قطاعي التعليم والصحة ورفع كفاءة الخدمات العامة وتحديث البنية التحتية.

ولكى يتم تحقيق ما سبق ذكره فإنه يجب أن يكون هناك تنسيق فعال بين السياسة المالية والسياسة النقدية لعلاج الاختلالات الهيكلية والتقليل من لجوء الدولة إلى الدين لعام.

المطلب الثاني

تقييم دور السياسة النقدية في معالجة مشكلة التضخم

وعجز الموازنة العامة للدولة

تلعب السياسة النقدية دورًا على جانب كبير من الأهمية في علاج عجز الموازنة العامة عن طريق اصلاح القطاع المصرفي من خلال السماح للبنوك التجارية بتحديد أسعار الفائدة على الودائع والاقتراض وفقًا لآليات السوق، ويترتب على ذلك تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

كما تهتم أدوات السياسة النقدية بتخفيض العرض الكلي لكي يتناسب مع الطلب الكلي لكبح جماح التضخم.

كما أن السياسة النقدية تؤثر بشكل مباشر على العجز المزمّن للموازنة العامة للدولة عن طريق توجيه القروض إلى أنشطة استثمارية وليست استهلاكية.

وسوف نتناول هذا المطلب من خلال فرعين على

النحو التالي:

الفرع الأول: دور السياسة النقدية فى علاج مشكلة التضخم.

الفرع الثانى: دور السياسة النقدية فى علاج عجز الموازنة العامة للدولة.

الفرع الأول

دور السياسة النقدية فى علاج مشكلة التضخم

يُعد التضخم أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التى يترقبها الاقتصاديين، لما يمثل أهمية كبرى تعكس معدلات التغير فى أسعار مجموعة من السلع والخدمات الأساسية على أساس شهري وسنوي.

ويلتزم الجهاز المركزى للتعبة والإحصاء بإصدار الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين على مستوى الجمهورية بصفة شهرية، كما يصدر البنك المركزى المصرى معدل التضخم الأساسى فى نفس اليوم من الشهر تزامناً مع ما يصدره الجهاز المركزى للتعبة والإحصاء.

ومن الملاحظ وجود فوارق فى معدلات التضخم المعلنة من الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء وبين ما يعلنه البنك المركزى المصرى ويتمثل الفرق بين الجهتين سالفى الذكر فى أن الرقم القياسى العام للأسعار الذى يعلنه الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء يشمل جميع السلع والخدمات وحساب المتغيرات الخاصة بها.

أما ما يتم إعلانه من البنك المركزى المصرى بشأن التضخم فهو يتناول جميع السلع والخدمات بعد استبعاد السلع سريعة التغير مثل الخضروات والفواكهة والسلع المحدد أسعارها إدارياً مثل السولار والبنزين والمياه والكهرباء والغاز الطبيعى.

ويقاس التضخم عن طريق حساب الرقم القياسى لأسعار المستهلكين بطريقتين:

أ- معدل التضخم الشهرى: وفيه يتم مقارنة قياس أسعار السلع والخدمات بين الشهر الحالى وشهر آخر سابق له.

ب- معدل التضخم السنوى: وفيه يتم مقارنة أسعار السلع والخدمات بين شهر حالى مقابل نفس الشهر من العام السابق له.

ولقد اتبعت الحكومة المصرية عدة إجراءات وسياسات كان من شأنها التأثير على معدل التضخم تمثلت فى الآتى^(١):

أ- التحكم الشديد فى الإصدار النقدى الجديد، والتحول الذى شهدته الموازنة العامة، من خلال تمويل العجز بموارد حقيقية.

ب- استخدمت السقوف الائتمانية فى بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى للحد من معدل النمو فى الائتمان المصرفى.

(١) د. محمود عبد الحافظ محمد عبد الله، منهج مقترح للسياسات الاقتصادية تجاه إدارة الدين العام الداخلى بمصر فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠١، ص ٣٨.

ج- رفع معدل الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى، والتحول الذى شهده الطلب على الجنيه المصرى نتيجة لذلك، مع تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار.

د- اصدار أذون على الخزانة بأسعار فائدة متميزة لامتناس فائض السيولة النقدية.

ويمكن حصر أسباب التضخم فى مصر إلى ثلاثة أسباب:

أولاً: ارتفاع تكلفة العرض والذى يرجع إلى ارتفاع سعر صرف الدولار عدة مرات كان أكثرها تأثيراً تعويم الجنيه المصرى فى نوفمبر ٢٠١٦، ثم التعويم الأخير فى أكتوبر ٢٠٢٢، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم بصورة واضحة، حيث يوجد ارتباط وثيق بين ارتفاع سعر صرف الدولار وارتفاع معدل التضخم، لأن الاقتصاد المصرى يعتمد بدرجة كبيرة على التجارة الخارجية خاصة الواردات من السلع الغذائية والوسيطه.

ثانيًا: الإفراط في الطلب النقدي الذي يرتبط بشكل مباشر بعجز الموازنة العامة للدولة، مما أدى إلى ارتفاع كبير في معدل التضخم حيث سجلت نسبة التضخم السنوي خلال شهر يونيو ٢٠٢٢ نحو ١٣,٢% وذلك حسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وذلك بعد تعويم الجنيه المصري في أكتوبر ٢٠٢٢.

ثالثًا: اختلال معدل النمو بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى تقلص دور الدولة في تقديم الخدمات العامة وبيعها لعدد كبير من شركات قطاع الأعمال العام.

كما يرجع التضخم أيضًا لانخفاض الكفاءة الضريبية مما أدى إلى ارتفاع نسبة التهرب الضريبي وانخفاض نسبة الإيرادات الضريبية، مما ترتب على ذلك زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة والدين العام بشقيه المحلي والخارجي وهما من أهم الأسباب لارتفاع التضخم.

لذلك يجب إعادة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لمعالجة أسباب التضخم سألقة الذكر.

دور أدوات السياسة النقدية فى الحد من التضخم:

لقد قام البنك المركزى المصرى بإتباع سياسة نقدية استباقية باستخدام أدوات مستحدثة مثل اصدار صكوك البنك المركزى المصرى، وصدار شهادات إيداع البنك المركزى لمدة سنة، وصكوك البنك المركزى التى تصدر لأجال تزيد عن سنة وحتى سنتين يقوم ببيعها للبنوك التجارية، وذلك لاستهداف التضخم.

والسؤال الذى يثور فى الأذهان:

هل السياسة النقدية تمكنت من مكافحة التضخم؟

أن الحكومة المصرية تسعى جاهدة نحو تخفيض معدل التضخم، ولكن لم تتمكن من ذلك نظرًا لأنها تعاني من عجز مالى مرتفع، ومعدلات متصاعدة للدين العام المحلى والخارجى وانخفاض لقيمة العملة المحلية، بالإضافة إلى ضعف العلاقة بين أدوات السياسة النقدية وخاصةً سعر الفائدة ومعدل التضخم.

كما أن الاختلالات الهيكلية التى يعاني منها الاقتصاد المصرى والمتمثلة فى انخفاض الإنتاج ونقص المعروض

السلعي، مما يترتب على ذلك وجود صعوبات فى سياسة البنك المركزى تجاه استهداف التضخم، حيث أنه يستهدف التضخم نفسه دون استهداف مسبباته.

ومما سبق يمكن القول بأن مصر غير مؤهلة لاستهداف التضخم ومعالجته فى الوقت الحالى. فالتضخم يمثل مشكلة اقتصادية مزمنة وهو بمثابة صفة ملاصقة لعجز الموازنة العامة للدولة، كما أن عجز الموازنة العامة للدولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود التضخم، لذلك يجب الإسراع بتوفير المتطلبات الأساسية لاستهداف التضخم كالشفافية، وتفعيل استقلالية البنك المركزى كسلطة نقدية وتفعيل أدواتها بشكل يحقق الأهداف المرجوة من السياسة النقدية وذلك بالتنسيق مع السياسة المالية وأدواتها.

الفرع الثاني

دور السياسة النقدية فى علاج عجز الموازنة العامة للدولة

تستهدف السياسة النقدية التشغيل الفعال للموارد الاقتصادية واستقرار مستويات الأسعار والسيطرة على معدلات النمو.

ولتحقيق أهداف السياسة النقدية فإنه يجب استخدام أدوات غير مباشرة. ولقد استلزم التحول نحو استخدام الأدوات غير المباشرة فى تنفيذ أهداف السياسة النقدية ضرورة استحداث أدوات محورية للربط بين السياسة المالية والسياسة النقدية، وللاسترشاد بقوة السوق فى تفعيل دور سوق النقد، فقد استقر الأمر على استخدام أذون الخزانة العامة كأداة التنظيم السياسية النقدية وتفعيل دورها^(١).

أن سياسة تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق اصدار أذون الخزانة العامة للدولة لها عدة مزايا أبرزها المساعدة

(١) أ. د. السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة فى العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، مع اشارة خاصة لمصر، مرجع سابق، ص ١٤٧.

على ثبات واستقرار سعر الصرف، والقضاء على الضغوط التضخمية، وعدم الإفراط في الاقتراض.

إلا أن هذه السياسة لا تخلو من العيوب أبرزها تراكم المديونية الداخلية وارتفاع خدمة الدين في ظل ارتفاع أسعار الفائدة.

أن البنك المركزي يتبنى سياسات لتخفيض احتياطي البنوك التجارية بهدف التقليل من المعروض النقدي في الأسواق، فيلجأ إلى بيع السندات، حيث أن شراء السندات من قبل البنوك التجارية يؤدي إلى تخفيض كمية النقود لديها، وفي هذه الحالة يكون من الصعب على البنوك التجارية تقديم القروض المالية للأفراد والشركات، وبالتالي تقليل نسبة المعروض النقدي في الأسواق.

وتُعد سندات الخزنة التي يطرحها البنك المركزي المصري ممثلاً للسياسة النقدية على قدر كبير من الأهمية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة فقد أصدر البنك المركزي المصري مؤخرًا في ١١ أبريل ٢٠٢٢ سندات خزنة بقيمة مليار جنيه لأجل ثلاث سنوات نيابةً عن وزارة المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وتعتبر البنوك الحكومية أكثر البنوك شراءً لهذه السندات.

المطلب الثالث

مدى فاعلية السياسة النقدية والسياسة المالية فى مصر

السياسة النقدية الناجحة هى التى تساعد الاقتصاد على منع البطالة الدورية والمحافظة على ثبات الأسعار عند مستوى مقبول^(١).

وتتمتاز السياسة النقدية بأنها يمكن الاعتماد عليها بشكل سريع دون إبطاء أما السياسة المالية فإنها تحتاج لبعض الوقت حيث يجب موافقة السلطة التشريعية (مجلس النواب) عليها.

أن السياسة النقدية وإن كانت تحتاج إلى وقت قصير جدًا لتنفيذها إلا أن التغيرات التى تحدثها السياسة النقدية فى الأسواق النقدية تظهر آثارها بعد مدة زمنية معينة.

فالسياسة النقدية تعمل على زيادة عرض النقود أو تقليلها وفقًا لأوضاع الاقتصاد القومى، مما يمكنها من إحداث

(1) Hyman Economics op. cit., p. 772.

تغيرات فى توازن الدخل القومى، خاصةً عندما يكون الهيكل الاقتصادى والاجتماعى للدولة يتميز بالمرونة.

ويكون للبنك المركزى دورًا على جانب كبير من الأهمية فى الرقابة المستمرة على التغيرات الاقتصادية، وعلى ضوءها يقرر زيادة عرض النقود أو تخفيضها.

ويمكن استخدام السياسة النقدية على النحو الذى يحقق الأهداف المرغوبة والتي ينشد الاقتصاد القومى تحقيقها. فإذا كانت السلطات النقدية ترغب فى زيادة الطلب الكلى لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة فإنها تفعل ذلك عن طريق زيادة العرض الأسمى للنقود. وإذا رغبت فى تخفيض الطلب الكلى. فإنها تلجأ إلى تخفيض هذا العرض^(١).

فإن كانت السياسة النقدية تتجه للسياسة التوسعية فإنها تقوم بزيادة المعروض من النقود، والعكس صحيح، حيث أن

(١) أ. د. السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة فى العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع اشارة خاصة لمصر، مرجع سابق، ص ١٢٩، ١٣٠.

كانت السياسية النقدية تتجه للسياسة الانكماشية فإنها تقوم بخفض المعروض من النقود.

وتلعب أسعار الفائدة دورًا محوريًا فى السياسة النقدية، فإن زادت أسعار الفائدة فيعد ذلك مؤشرًا بأن السياسة النقدية تتبع سياسة انكماشية، والعكس صحيح، فإذا انخفضت أسعار الفائدة فذلك يدل بأن السياسة النقدية تنتهج سياسة توسعية.

ومما لا شك فيه أن السياسة النقدية والسياسة المالية يشكلان بتكاملهما والتنسيق بين أدواتهما منظومة الاستقرار الاقتصادى فى المجتمع، ويعد ذلك دعمًا لتحقيق أهداف التنمية ورفع مستوى المعيشة، واستقرار المستوى العام للأسعار بما يحفظ للنقود قوتها الشرائية.

أن التكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية يشكل منظومة متناسقة وفعالة، حيث تؤثر كل أداة وتتأثر بالأدوات الأخرى على نحو متناغم ومتوازن من أجل تحقيق الهدف الذى تسعى له الدولة والمجتمع معًا وهو الاستقرار الاقتصادى.

أن السياسة المالية والسياسة النقدية أداتين يعتمد عليهما إلى حد كبير فى انعاش النمو الاقتصادى وتخفيض معدلات التضخم.

ويختلط الأمر على الكثيرين بأنهما عبارة عن سياسة واحدة، وهذا غير صحيح. ولنوضح الفرق بينهما على النحو التالى:

١- تتمثل السياسة المالية فى الأنشطة التى تقوم بها الحكومة أو الجهاز التنفيذى داخل الدولة.

بينما السياسة النقدية تتمثل فى الأنشطة التى يقوم بها البنك المركزى داخل الدولة.

٢- تتعلق السياسة المالية بالانفاق الحكومى وتحصيل الضرائب.

بينما السياسة النقدية تتعلق بضخ أو كبح الأموال داخل الدولة.

٣- أن السياسة المالية تهتم بقياس النفقات الحكومية والضرائب.

بينما تهتم السياسة النقدية بقياس أسعار الفائدة.

٤- السياسة المالية تؤثر في عجز الموازنة العامة للدولة.

بينما تؤثر السياسة النقدية على تكلفة الاقتراض.

٥- أن البنك المركزي المسئول عن السياسة النقدية يعمل باستقلالية تامة وشفافية بمعزل عن عمل الحكومة المسئولة عن السياسة المالية.

٦- أن السياستين المالية والنقدية لديهما القدرة على التأثير في حجم ومستوى الطلب الكلى من خلال أدوات كل سياسة منهما، فيجب التنسيق فيما بينهما لتحقيق النمو الاقتصادى.

الخاتمة

لقد برزت فى الآونة الأخيرة أهمية التنسيق والتكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية فى توجيه اقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية.

لذلك تقوم الدولة باستخدام أدوات السياستين المالية والنقدية والتنسيق فيما بينهما لدفع وتيرة النمو الاقتصادى وإيجاد الحلول للعديد من المشاكل الاقتصادية التى تواجهها السياسة المالية المتمثلة فى الضرائب والانفاق العام والقروض العامة، وأيضاً معالجة المشاكل التى تواجه السياسة النقدية والمتعلقة بالمتغيرات النقدية التى ينفذها النظام المصرفى فى الدولة والمتمثل فى البنك المركزى المصرى.

كما أن السياسة المالية والسياسة النقدية يعملان على تخفيض نسب التضخم، فتكون السياسة المالية فعالة فى تخفيض التضخم فى الأجل القصير، بينما

السياسة النقدية تكون أكثر فاعلية فى تخفيض نسب التضخم فى الأجل الطويل.

ولقد تناولنا هذا البحث من خلال مبحث تمهيدى تناولنا فيه ماهية السياستين المالية والنقدية وأدواتهما ثم أعقبناه بثلاثة مباحث تناولنا فى المبحث الأول لعوامل تحقيق أهداف السياستين المالية والنقدية، وتعرضنا فى المبحث الثانى للاتجاهات الحديثة للسياستين المالية والنقدية فى مصر واختمنا بالمبحث الثالث بتقييم دور السياستين المالية والنقدية فى مصر.

ولقد توصلنا من خلال هذا البحث لعدة نتائج وتوصيات نوضحها تباعاً على النحو التالى:

النتائج التي توصل إليها الباحث:

١- أن السياسة المالية لا تعمل بمعزل عن السياسة النقدية فلا بد من التنسيق بين أدواتهما لتحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد.

٢- أن فاعلية إحدى السياستين المالية والنقدية بمفردها تمثل فاعلية جزئية غير مكتملة، إلا بالتنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية.

٣- أن نتائج التنسيق بين السياستين المالية والنقدية فى الدول المتقدمة تختلف نتائجها عن الدول النامية نظراً لاختلاف درجة النمو والاستقرار الاقتصادى.

٤- أن استخدام السندات وأذونات الخزنة لها من المزايا لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، ولكن يجب عدم الإفراط فيها.

٥- أن ارتفاع مستويات التضخم تؤثر سلبًا على مناخ الاستثمار وهو ما يؤدي إلى الإضرار بالنمو الاقتصادي.

التوصيات التي يوصى بها الباحث:

يوصى الباحث ببعض التوصيات الآتية:

- ١- يجب مراقبة الطلب على النقود وتوجيه عرض النقود بالصورة التي تستوفي احتياجات الطلب على الأرصدة النقدية.
- ٢- ضرورة التنسيق بين القائمين على السياسة النقدية (البنك المركزي) وبين القائمين على السياسة المالية (الحكومة).
- ٣- نوصى بإجراء بحوث متخصصة لدراسة أسباب تدنى الحصيلة الضريبية والعمل على زيادتها ومنع التهرب الضريبي.

- ٤- عدم التوسع فى الاصدار النقدى والديون العامة المحايطة والخارجية حتى لا يؤثر ذلك على الاستقرار النقدى ويسببان فى موجات تضخمية.
- ٥- ضرورة تمتع البنك المركزى باستقلال تام وحقيقى فى مواجهة الحكومة.
- ٦- يجب معالجة العجز الدائم والمستمر فى الموازنة العامة للدولة وكيفية تمويله وذلك بالاستخدام الفعال للسياستين المالية والنقدية.
- ٧- على الدولة أن تتبع سياسة مالية ونقدية تهدف الى تخفيض نفقاتها العامة غير الضرورية وذلك من خلال وضع سياسة حكيمة توازن بين إيراداتها ونفقاتها، مع وضع ضوابط مالية ورقابية يمكن من خلالها تجنب إهدار المال العام.

٨- يجب توجيه حصيلة الدين العام المحلى فى تمويل الاستثمارات الحكومية وليس فى تمويل الاستهلاك الحكومى.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ١- د. السيد عطية عبد الواحد: الاتجاهات الحديثة فى العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر، دار النهضة العربية.
- ٢- أمينة محمود صلاح الدين عزام: عجز الموازنة العامة المصرية والطريق إلى توازنها - النظرية والتطبيق - رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢.
- ٣- إيمان حبيب متى: تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلى على عجز الموازنة العامة فى مصر،

رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين
شمس، ٢٠٠٢.

٤- د. جهاد صبحى عبد العزيز: انعكاسات برنامج
الاصلاح الاقتصادى على الدين المحلى فى
مصر، مجلة مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامى، مجلد ١١، عدد ٣٣ مصر،
٢٠٠٧.

٥- د. خالد عبد الوهاب البندارى الباجورى: الآثار
الاقتصادية الكلية للسياسة المالية فى مصر،
رسالة دكتوراه، كلية التجارة، وإدارة الأعمال
جامعة حلوان، ٢٠٠٧.

٦- د. رمزى زكى: الصراع الفكرى والاجتماعى حول
عجز الموازنة العامة فى العالم الثالث، دار سينا
للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٢.

- ٧- د. عاطف صدقي، د. محمد أحمد الرزاز: المالية العامة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.
- ٨- د. عبد الحسين جليل الغالبي: السياسات النقدية فى البنوك المركزية، الطبعة الأولى، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.
- ٩- د. عبد الفتاح الجبالى: الاقتصاد المصرى من التثبيت إلى النمو، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠.
- ١٠- د. عبد الله الصعيدى: دراسة فى بعض الآثار المترتبة على الدين العام المحلى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨.
- ١١- د. عثمان أحمد عثمان: السياسة النقدية والاقتصادية والمالية وأثرها على التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، ٢٠١٥.

١٢- د. عصام السيد علي خطاب: التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠٠٤.

١٣- د. محمد منصور الحسيني: دور السياسة المالية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى، دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة بالفكر الإسلامى مع التطبيق على مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٧.

١٤- د. محمود أبو العيون: تطورات السياسة النقدية فى جمهورية مصر العربية ورقة عمل رقم ٧٨ فبراير ٢٠٠٣، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية.

- ١٥- د. محمود عبد الحافظ محمد عبد الله: منهج مقترح للسياسات الاقتصادية تجاه إدارة الدين العام الداخلى بمصر فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠١.
- ١٦- د. محمود عبد الحى: إدارة السياسة النقدية والتجارة الخارجية فى مصر، معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٢٧ القاهرة، سبتمبر ١٩٩٩.
- ١٧- د. مروة فتحى السيد البغدادى: الدين العام المحلى المصرى وتأثيراته المحتملة على السوقين النقدى والمالى، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العطاء التجارية للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

- ١٨- هدية عبد العلى هدية سعيد: انعكاسات سياسة
الاصلاح الاقتصادى على أداء الجهاز المصرفى
المصرى، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة
عين شمس، ٢٠٠٨.
- ١٩- د. وحيد مهدى عامر: السياسات النقدية والمالية
والاستقرار الاقتصادى - النظرية والتطبيق -
الطبعة الأولى، الدار الجامعية، ٢٠١٠.
- ٢٠- د. يمن محمد حافظ الحماقى: استقلالية البنك
المركزى وأثره على السياسة النقدية، البنك
المركزى المصرى، الإدارة العامة للتنظيم
والتدريب، معهد الدراسات المصرفية،
١٩٩٣/١٩٩٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Back (GL.): Monetary – Fiscal Policy Reconsidered op.
- 2- Boyes (William) Melvin (Michael): Economics, Houghton Mifflin, 1985.
- 3- Faikael- Refaie: the Coordination of Monetary and Fiscal Policies in Egypt, op. cit.
- 4- Hansen (Alvinh): Fiscal Policy and business cgcles. w.w.norton@companyimc.newyork,1941.
- 5- Hyman Economics op. cit.
- 6- Mankiw (Gregory N): Macroeconomie, Traduction par Jean Houard, De Boeck, 2001.
- 7- Willam Easterly: Fiscal Deficits and Macroeconomic Performance Indeveloping Countries, the World Bank Research Observer, Vol. 8, No. z July, 1933.

التقارير:

- ١- تقرير وزارة المالية الحسابات الختامية لسنوات مختلفة.
- ٢- تقرير وزارة المالية عن الديون الخارجية ٢٠٢٢.
- ٣- التقارير السنوية للبنك المركزي المصري أعداد مختلفة.
- ٤- تقرير البنك الأهلي المصري النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد ٥٨، ٢٠٠٠.